الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: التـــــاريخ

الاتحاد الأوروبي في ميزان العلاقات الدولية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص: العالم المعاصر

إعداد الطالبة:

عبير بن مبروك

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
نور الدين مقدر	أستاذ مساعدة (أ)	رئيسا
عبد الكامل جويبة	أستاذ محاضر (أ)	مشرفا
سعدية بن حامد	أستاذ مساعد (أ)	مناقشا

السنة الجامعية: 1436-1437هـ/2015-2016م

** شكر وعرفان **

الحمد والشكر ُولا و ُيرا

ُتقدم بخالص الشكر ولغ التقدر إلى أستاذ المشرف عبد الكامل جويبة لى نصائحه وتوجيهاته ، ُسئل الله ُن يوفقه لكل ير وُن يبارك فه دمة لمعلم وُه.

وُتقدم لشكر إلى الي أستاذ طبب فارس، اي دعمني في انجاز هذا العمل، ُسئل الله ُن يجزيه عني ير جزاء.

وُتقدم لشكر إلى كل عمال مكبة الساة، وكل من سادني في انجاز هذا العمل سواء من قريب ُو من بعيد.

وُيرا ُعود إلى الله العلي القدر لحمد والشكر لى ُنه وقني ووهبني الصبر لى انجاز هذا البحث

عبـــــــير

إهداء

ُهدي ثمرة عملي المتواضع :

إلى التي جعل الله الجنة تحت ُقداا وُرت دربي بدعواتها وحانها ُمي ُطال الله في عمرها .

إلى روح ُبي الطاهرة ليغفر الله ويد فسيح جته .

إلى شموع قلبي إخوتي أعزاء :حمزة و هديل.

إلى دتي فطيمة، وروح دي بلقاسم ودتي يمينة ودي موسى.

إلى روح عمتي ريمة وُولادها، شهرة ، وليد.

إلى عمي اليزيد وزوجه وُولاده ُيمن حسام ديجة .

إلى عمتي صلية ورشيدة وُولادهم ُمين، كنزة ،ُمين ،ايمان، بلال، زرء،

إلى التي حان وسعاد وزرقونة وُولادهم، ا وائلته صارة وإد، مارية وُولادها جور وعبد الله ، يعقوب، عن ، عصام، عبد الغني.

إلى الي رابح، فصل، بوكر ، فارس ، سليم وزواتهم سامة ، دنيا ، سمة ، ُمنة وُولادهم رؤوف، رمساء ، ُنفال ، ُلاء ، محمد سلطان ، ج ان، ُس، رج وصفاء، ُماني، ُنس، محب ان، مروة.

إلى كل صديقاتي : لامة، انتصار، دلال، ايمان، ُمنة، فيروز، ديجة ،شهيرة، مال، ريمان ، ريمة .

إلى كل طلبة الماستر ريخ المعاصر، ديث ووسيط .

مقدمة:

تكررت المحاولات في تاريخ القارة الأوربية لتوحيد أوروبا فمنذ انهيار الإمبراطورية الرومانية التي كانت تمتد حول البحر الأبيض المتوسط،مرورا بإمبراطورية شارمان ،ثم الإمبراطورية الرومانية المقدسة اللتين وحدتا مساحات واسعة تحت إدارة فضفاضة لمئات السنين ، قبل ظهور الدولة القومية الحديثة ، وبعدها حدثت محاولات لتوحيد أوروبا منها محاولة نابليون في القرن 19 ، والأخرى في أربعينات القرن 20 على يد هتلر وهما تجربتان لم تتمكن من الاستمرار إلا لمدة قصيرة وانتقالية... بوجود مجموعة من الثقافات واللغات الأوروبية المتباينة، واشتملت هذه السيطرة على الإخضاع العسكري للأمم الرافضة مما أدى إلى غياب الاستقرار وبالتالي الفشل في النهاية، وبعد كوارث الحربين العالميتين ازدادت ضرورة تأسيس ما عرف بالاتحاد الأوربي بهدف إعادة بناء أوربا موحدة ،وأدى هذا إلى ظهور الجماعة الأوربية للفحم والصلب سنة 1951،على يد كل من(ألمانيا،فرنسا، ايطاليا، بلجيكا ، لوكسمبورغ) وبعدها تشكلت بنية جمركية عرفت باسم المؤسسة الاقتصادية الأوروبية بموجب اتفاقية روما عام 1957... إلى معاهدة ماستريخت 1992 التي بموجبها ظهر الاتحاد الأوروبي بصفة رسمية وغيرها من التكتلات التي مر بها الاتحاد الأوربي وتطور من خلالها من جسم تبادل تجاري إلى شراكة سياسية واقتصادية .

أسباب اختيار الموضوع:

أسباب ذاتية : تمثلت في الرغبة في إلقاء الضوء في موضوع الاتحاد الأوروبي خاصة بعد بروزه في الساحة الدولية وانه يعد من اكبر تجارب التكامل والاندماج الإقليمي نجاحا.

أسباب موضوعية: تمثلت في:

- أهمية هذه الدراسة في التعرف على دور الاتحاد الأوروبي من خلال الوقوف على أهم المراحل التاريخية لتجربة الوحدة الأوروبية.

- التعرف على نشاطات الاتحاد الأوروبي المختلفة من اجل الدفاع على مصالح أوروبا لتعزيز قيمتها كتدخله في القضية الفلسطينية ومكافحة الهجرة الغير شرعية ...

الإشكالية:

إن الدراسة تعالج إشكالية رئيسية تتمثل في الاتحاد الأوروبي ومدى قدرته على لعب دور سياسي مكمل لدوره الاقتصادي في تسوية العديد من القضايا العالم ؟.

ويتفرع التساؤل إلى مجموعة من الأسئلةالجز ئية للإحاطة أكثر بالموضوع:

- ما هي أهم المراحل التي مرت بها تجربة الاتحاد الأوروبي للوصول للوحدة ؟
- ما هو موقف الاتحاد الأوربي من القضايا السياسية في العالم ؟.
- ما هو موقف الاتحاد الأوروبي من القضايا الاقتصادية في العالم؟.

المناهج المتبعة:

- المنهج التاريخي الوصفي استعنت به لتقديم خلفية تاريخية للموضوع .
- المنهج التحليلي واستعملته لتحليل موقف الاتحاد الأوروبي اتجاه القضايا المطروحة في البحث.

عرض الخطة:

للإجابة على التساؤلات المطروحة اتبعت الخطة المكونة من فصل تمهيدي وفصلين أساسيين وهي:

الفصل التمهيدي: الاتحاد الأوروبي نظرة تاريخية تندرج تحته ثلاث مباحث الأول مراحل تأسيس الاتحاد الأوروبي تطرقت فيه إلى جذور توحيد أوروبا، والمبحث الثاني: البناء المؤسسي الاتحاد الأوروبي، تطرقت فيه إلى توضيح وظائف كل مؤسسة في صياغة قرارات الاتحاد الأوروبي بالنسبة لدول الأعضاء والعالم الخارجي ، أما المبحث الثالث: بطاقة فنية على الاتحاد الأوروبي تطرقت فيه إلى تعريف الاتحاد الأوروبي بعد أن أصبح كتلة تضم 28 دولة ،جغرافيته،عوامل قوته.

أما الفصل الأول: فتمثل في موقف الاتحاد الأوروبي من القضايا السياسية في العالم تندرج تحته مبحثين ، المبحث الأول: موقف الاتحاد الأوروبي من قضايا التحرر القضية الفلسطينية نموذجا تناولنا فيه أسباب اهتمام الاتحاد الأوروبي بالقضية الفلسطينية ، وأمثلة من مبادرات التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، المبحث الثاني: في دراسة موقف الاتحاد الأوروبي من قضايا جنوب المتوسط الهجرة غير الشرعية نموذجا تطرقنا فيه إلى تعريف الهجرة الغير شرعية وأسبابها والآليات التي تبنها الاتحاد الأوروبي لمكافحتها .

أما الفصل الثاني : تمثل في موقف الاتحاد الأوربي من القضايا الاقتصادية في العالم تندرج تحته مبحثين المبحث الأول: الشراكة الأورو متوسطية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي تناولنا فيه إلى تعريف الشراكة ومحتواها والمساعدات المالية المقدمة بين الطرفين في إطار التعاون المالي والاقتصادي والمبحث الثاني: تناولنا برنامج ميدا نموذجا في إطار الشراكة الأورومتوسطية تطرقنا فيه إلى التعريف بالبرنامج ومحتواه والمساعدات التي قدمها الاتحاد الأوروبي لدول المتوسط .

المراجع المعتمدة:

اعتمدت في هذا الموضوع على مجموعة من المراجع أهمها: كتاب حسن نافعة ،الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا والكتاب محمد سعد أبو عامود العلاقات الدولية المعاصرة وكتاب ناظم عبد الواحد جسور أفادتني في معرفة مراحل تأسيس الاتحاد الأوروبي ومؤسسات صنع القرار فيه، وكتاب محمد دحام الكردي مستقبل الاتحاد الأوروبي دراسة في التأثير السياسي أفادتني في معرفة موقف الاتحاد الأوروبي اتجاه مكافحة الهجرة الغير شرعية وكتاب فاطمة الزهراء رقائقيه الشراكة الأورو متوسطية رهانات حصيلة وأفاق التجربة الجزائرية والعقبات المحيطة أفادتني في معرفة دور الاتحاد الأوروبي في تحقيق التكامل الاقتصادي مع دول المتوسط

الصعوبات التي واجهتني في هذا البحث:

- صعوبة الحصول على المراجع المتخصصة والمرتبطة مباشرة بالموضوع.
- صعوبة التحكم في المعلومات وضبطها لتشعب الموضوع.
- افتقار مكتبة الجامعة للمراجع المتعلقة بالبحث.

المبحث الأول: مراحل تأسيس الاتحاد الأوروبي:

تعود فكرة توحيد أوروبا إلى زمن بعيد، أي الاتحاد الأوروبي لم يصنع دفعة واحدة بل تأسس تدريجيا عبر أفكار متعددة كانت تدور في أذهان الكثير من المفكرين السياسيين وغيرهم، وهذه الأفكار تطورت وتبلورت حتى صارت مشروع سياسي خاضع للتنفيذ وقابل للتجسيد على أرض الواقع.[1]

ففكرة توحيد أوربا ظهرت في عصر النهضة للمرة الأولى في وثيقة تحت اسم "تراك توس" في سنة 1464م بعد 11 عاما على سقوط القسطنطينية في أيدي الأتراك مواجهة العثمانيين... واقترح بعد ذلك القس "دوستان بيار" مشروعا لإقامة سلام دائم في أوربا، وبعدها جاء المفكر الفرنسي "جان جاك روسو"، ليكمل نفس فكرة القس" دوستان بيار"، حيث جاء كتابه "الحكم في السلام الدائم 1782" إقامة فيدرالية بين الأوربيين...، كما جاء أيضا الأديب الفرنسي فيكتور هيجوا 1849 ليواصل ما جاء به أمثاله، فوجه خطابا في مؤتمر السلام المنعقد في باريس الذي يدعو إلى إقامة الولايات المتحدة الأوروبية، وا نشاء مجلس شيوخ مستقل يكون لأوروبا بمثابة ما هو برلمان لإنجلترا حيث تنبأ الشاعر من هنا أنه سيأتي يوم تختفي فيه القنابل والقذائف لكي تحل محلها أصوات الناخبين، وبدأ التعاون الاقتصادي بين الدول الأوروبية يظهر في الفترة ما بين 1865- 1871 حيث أنشئ لأول مرة بنك مركزي أوروبي والذي أصدر عملة أوروبية باسم أوربا لكنه فشل بسبب الضغوطات البريطانية والألمانية.[2]

وفي **مرحلة الحرب العالمية الأولى** وتجددت الفكرة لإقامة تعاون وتكتل بين الدول الأوروبية، حيث عقد في فيينا 1926[3] المؤتمر الأول للاتحاد الأوروبي شارك فيه مندوبين من 24 دولة أوروبية، ووافق المؤتمر على وضع الخطوط العريضة لتنظيم فيدرالي لأوروبا،

---

[1] حسن ،نافعة: **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص : 95.

[2] أحمد سعيد، نوفل: **الاتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة، الواقع والتحديات**،المجلة العربية للعلوم السياسية. ربيع :2010، ص : 104.

[3]-صدام مرير،الجميلي:**الاتحاد الأوروبي ودوره في نظام الدولي الجديد**،ط1،دار المنهل اللبناني، بيروت: 2009،ص:20.

وبعد ثلاث سنوات ألقى وزير الخارجية الفرنسية" أر يستد باريان" 1029/9/05[1] خطابا أمام الجمعية العمومية لعصبة الأمم في جنيف دعا فيه إلى إقامة اتحاد أوروبي لتشجيع التعاون مع الدول الأوروبية مع احتفاظها بسيادتها، وكان الرد على هذا الخطاب ايجابيا حيث وافقت عليه 26 حكومة أوروبية إلى أن تفاقمت الأزمة الاقتصادية الأوروبية عاد بالسلب على المشروع الفرنسي وقضى عليه.[2]

وتأتي **فترة الحرب العالمية الثانية** ليعود المشروع من جديد، التي تميزت بظهور المعاهدات التأسيسية للاندماج والتكتل الأوروبي ...ففي 1950 دعا "روبير شومان"* مستشاره "جان مونيه"** الذي ترأس مفاوضات إبرام هذه المعاهدة لاحقا، كما يعتبر صاحب فكرة التكتل والاندماج الأوروبي، وكانت نظرة مونيه اتجاه هذا الفعل مترددة، وذلك أن فرنسا لا تستطيع أن تنهض لوحدها من دون التعاون مع الدول الأوروبية الأخرى لأنها خرجت مهتوكة القوى بعد الحرب العالمية الثانية، ولتفادي هذا الضعف فقد وجدت أن إقامة سوق مشتركة بين الدول الأوروبية تدريجيا من شأنه أن يساعد في معالجة مشاكل التنمية وتحسين مستوى المعيشة في أوروبا. ومنه وقعت معاهدة إنشاء الجماعات الأوروبية للفحم والصلب في باريس 1950/04/18 ضمن الدول التالية: فرنسا، ألمانيا، هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ، وبعدها عقد مؤتمر مسيسين عام 1955 الذي مهد الطريق إلى عقد اتفاقية روما في 25

---

[1] الجميلي: المرجع السابق، ص: 20.

[2] نوفل: المرجع السابق، ص: 105 .

* روبير شومان: 1886- 1963 أصله من منطقة اللورين، محام نائب عن منطقة مزيل منذ 1919، عضو في الحزب الديمقراطي الشعبي، له إنجازات كثيرة للاتحاد الأوروبي حيث ساهم في مفاوضات معاهد روما، عمل على تحقيق المؤسسات الأوروبية. للمزيد ينظر: مسعود ،الخوند: **الموسوعة الجغرافية التاريخية، ألمانيا، أوروبا**، ج3، 1994، لبنان، الشركة العالمية للموسوعات، ص : 408.

** جان مونيه: 1836- 1949 المؤسس الحقيقي للمجموعة الأوروبية يتبع منهجا برغامتي، عمل على إنشاء مجموعات أوروبية وا إدارة مشتركة في مجالات محدد بدقة، توفي 1979. للمزيد ينظر: الموسوعة الجغرافية الأوروبية، المرجع نفسه، ص : 408.

مارس 1957 التي نتج عنها ما يسمى "السوق الأوروبية المشتركة"[1] حيث اتفق فيها على: إنشاء "الجماعات الاقتصادية الأوروبية" وأيضا إنشاء "الجماعات الأوروبية للطاقة الذرية" من طرف ست دول بعد انضمام ايطاليا إليها وتوقيعها عليها، ومع حلول 1967 نجحت الدول الست في دمج كل من جماعة الفحم والصلب والجماعة الاقتصادية الأوروبية وجماعة الطاقة الذرية في منظمة واحدة هي: "السوق الأوروبية المشتركة" أو الجماعة الأوروبية.[2]

وحققت هذه السوق أهدافا منها: إزالة الحواجز الجمركية،[3] بين الدول الأعضاء الست، ونجحت أيضا في إتباع سياسية زراعية مشتركة.

وخلال العقدين التاليين توسعت عضوية الجماعة حيث ضمت في عام 1973 بريطانيا وفي هذه الفتر ة كانت فرنسا تحت يد الجنرال "ديغول"، حيث طلبت عام 1962 الدخول للعضوية إلا أن الرئيس رفض ذلك بسبب العلاقة القوية بين بريطانيا والو لايات المتحدة الأمريكية لكي يحد من النفوذ الأمريكي داخل المجموعة الأوروبية.[4]

وفي عام 1961 قدمت كل من الدنمارك، ايرلندا، النرويج طلب الانضمام إلى العضوية، لكن فرنسا لم توافق عام 1972 سوى على دخول تلك الدول باستثناء النرويج، وفي عام 1981انضمت اليونان وا إسبانيا والبرتغال عام 1986 بعد سقوط الأنظمة الديكتاتورية، وبالتالي أصبح عدد الدول في هذا التاريخ اثنتي عشر دولة وفي عام 1995 انضمت كل من السويد وفنلندا ليصبح عدد الدول خمسة عشر دولة. وفي عام 1989 تم

---

[1] جان فرنسوا، دونيو: **السوق الأوروبية المشتركة**،ت: بهيج شعبان، بيروت منشورات عويدات: 1973، ص ص:18-19.

[2] أوغوستو لوبار، كارلوس: **الجماعة الأوروبية في الطريق إلى التكامل**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 24، العدد 3، سبتمبر: 1987، ص: 36.

[3]- Jean francois . mittaimeet; francois pequel : **les unions economiques règionales**, parris, armandae colin: 1999; p: 28 .

[4] جون ،ببندر وسايمون،أشرد: ت: خالد غريب علي، **الاتحاد الأوروبي مقدمة قصيرة جدا**، ط1، 2015، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة : 2012، ص :22.

إنشاء بنك مركزي أوروبي أو الاستثمار الأوروبي استكمالا لمقوماتالسوق وا إصدار وحدة نقدية أوروبية موحدة وتحقيق التوازن في التنمية الاقتصادية،[1] وكذلك صندوق التنمية ولتشجيع الإنماء الاقتصادي للدول الأعضاء طبقا لمعاهدة روما.

وفي عام 1992 وقعت **اتفاقية "ماستريخت"**[2] التي أطلق عليها اتفاقية الاتحاد الأوروبي،[3] في 1992/02/27 من طرف بلجيكا، فرنسا، لكسمبورغ، إيرلندا، ألمانيا، إيطاليا، البرتغال، إسبانيا، بريطانيا، هولندا، الدنمارك، ودخلت حيز التنفيذ نوفمبر 1993، وهذه المعاهدة لم تنص فقد على اليورو والبنك المركزي بل نصت على إصلاحات مؤسسية واختصاصات أخرى، فأعطت الجماعة بعض الصلاحيات في مجال التعليم والشباب والثقافة والصحة، وكذلك أعطت للجماعة الأوروبية اسمها الجديد كما أنها من أهم[4] الاتفاقيات الأوروبية بسبب ما دعت إليه من وحدة سياسية واقتصادية وأوروبية، وأبرمت الاتفاقية بعد توحيد ألمانيا، وبروزها كقوة اقتصادية ورأت ألمانيا أنه لابد من استكمال البناء الأوروبي وفي مستجدات الظروف الدولية الجديدة، خاصة بعد تشجيع فرنسا لها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وانتهاء الحرب الباردة،[5] وبعدها عقدت الدول الأعضاء في السوق الأوروبية، مؤتمر قمة ماستريخت لضبط القرارات[6]ووضع التعديلات النهائية لمعاهدة روما، و التوقيع على الاتفاقية الجديدة للوحدة الأوروبية وحددت ثلاث مجالات رئيسية لتدعيم الاندماج

---

[1] كارلوس: المرجع السابق، ص: 39.

[2] محسن أحمد، الخضيري: **اليورو**، القاهرة، مجموعة النيل العربية: 2003، ص: 27.

[3] حمشاوي، محمد: **الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية**، أطروحة نيل الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر: 2006، ص :90.

[4] مصطفى، بخوش: **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة**، دراسة في الرهانات والأهداف، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة: 2006، ص: 39.

[5] بخوش: المرجع السابق، ص: 41.

[6] مخلد عبيد، المبيضين: **الاتحاد الأوروبي ظاهرة إقليمية متميزة**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، ص :102.

والتكتل منها: الوحدة الاقتصادية والنقدية لأوروبا وتحقيق الوحدة السياسية الداخلية لأوروبا، ومجال السياسة الخارجية والأمنية.[1]

1- في مجال الوحدة الاقتصادية والنقدية تم الاتفاق على ما يلي:

أ- إنشاء منطقة تجارية أوروبية حرة تضم جميع أوروبا دون استثناء، وتشجيع التجارة الحرة بينها من خلال إزالة القيود على المنتجات. [2]

ب- المشاركة في تنمية ازدهار التجارة العالمية عن طريق إزالة القيود التجارية كضرائب الاستيراد.

ج- إنشاء بنك موحد للتمويل والاستثمار والتنمية.

د- التوجه نحو توحيد العملة النقدية المستخدمة في الدول الأعضاء

2- في مجال تحقيق الوحدة السياسية الداخلية الأوروبية ركزت على:

أ- التعاون الأوروبي على الصعيد السياسي والاجتماعي.

ب- التطور التكنولوجي.

ج- البيئة والمواصلات.

د- مجالات الأمن والقضاء.

و- حرية تنقل الأفراد.

ي- إبراز الحرية والثقافة الأوروبية المشتركة.[3]

3- في المجال الخارجي ركزت معاهدة ماستريخت على قضايا السياسة الخارجية والأمنية مثل:

---

[1] نوفل: المرجع السابق، ص :105.

[2] فؤاد، شاكر: **حصاد القرن العشرين، السياسة والدبلوماسية**، ج1، ط1، دار المصرية اللبنانية، القاهرة: 2001، ص: 344.

[3] ناظم عبد الواحد ،جسور: **الوحدة الأوروبية والوحدة العربية الواقع والتوقعات**،ط1، 2001، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ص:24.

أ- صيانة القيم المشتركة والمصالح الأساسية للاتحاد الأوروبي.

ب- صيانة استقلال الاتحاد والدفاع عنه وعن حدوده الخارجية أمام أي اعتداء يواجهه.

ج- الدفاع عن أمن الاتحاد والدول الأعضاء أي أن الدفاع يكون خارجي وأمني وداخلي.

د- حفظ الأمن والسلام الدوليين حسب ميثاق الأمم المتحدة.

و- تعزيز التعاون الدولي وخاصة مع دول الجوار.

ي- تعزيز الديمقراطية ودولة القانون واحترام حقوق الإنسان. [1]

وكان هدف دول الاتحاد من هذه المعاهدة هو أن تستعيد أوروبا قوتها على المسرح الدولي، وتحقق تطور وتصبح القوة العظمى الثانية اقتصاديا، سياسيا، عسكريا.[2]

وبعد معاهدة ماستريخت جاء مؤتمر حكومي دولي آخر عام 1996، حيث وقعت معاهدة أمستردام عام 1997، بعد أن صادق عليها العدد المطلوب من دول الاتحاد، ودخلت حيز التنفيذ عام 1999،[3] وتعد هذه المعاهدة بمثابة تعديل لمعاهدات الاتحاد الأوروبي، المنشئة للجماعة الأوروبية، وأدخلت المعاهدة تغييرات كبيرة على معاهدة الاتحاد الأوروبي التي وقعت في ماستريخت عام 1992، كما ركزت المعاهدة على ثلاث ركائز أساسية:

1- توطيد أسس الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان داخل بلدان الاتحاد.

2- تطوير هياكل الاتحاد ومجالات نشاطه عبر إبداع مجالات جديدة للعمل.

كما نصت الاتفاقية على أهمية الحفاظ على الحقوق الأساسية للمواطن الأوروبي، ومنع كل نزعة عنصرية وحماية حقوق المستهلك الذي[4] يشكل القاعدة الأساسية للاقتصاد الأوروبي،

---

[1] الخيضيري: المرجع السابق، ص: 30.

[2] - ببندروأشر وود: المرجع السابق،ص- ص: 34-35.

[3] الجميلي: المرجع السابق، ص: 31.

[4] -عبد المنعم، سعيد: **الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة** مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، بيروت: 1986، ص63.

توفير الشروط الأمنية لضمان حقوق المواطنين الأوربيين، ضبط آليات الهجرة، محاربة ترويج المخدرات والاعتداءات الجنسية خاصة على القاصرين [الأطفال] ومحاربة الجريمة والإرهاب، وكذلك إعادة هيكلة مؤسسات الاتحاد الداخلية قبل توسيعه وغيرها[1] من الإصلاحات المهمة في المجالات المتعددة حيث أنه من خلال هذه المعاهدات توسعت عضوية الاتحاد إلى أكثر من دولة.[2]

وبعدها جاءت اتفاقية نيس 2002 وبدأت العمل في فبراير 2003 وركزت هذه الاتفاقية على:

1- تحديد مكونات المؤسسات الداخلية للاتحاد.

2- تحديد آليات عمل تلك المؤسسات.

3- تعديل آليات اتخاذ القرار داخل مختلف الهياكل المكونة للاتحاد خاصة المجلس الأوروبي. [3]

كما رسخت أيضا معاهدة نيس قيم حماية حقوق الإنسان عبر خلق آلية تنبيه ومعاقبة دول الاتحاد لخرقها لمبدأ من مبادئ الحريات العامة وروابط تقوية العلاقات الداخلية للبلدان المكونة للاتحاد عبر تبسيط مسطرة تقوية التعاون وعدم اشتراط الأغلبية لتحقيق هذا الهدف من جهة وعبر إلغاء النقض الذي جاءت به اتفاقية أمستردام. [4]

المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي للاتحاد الأوروبي.

تنقسم هذه المؤسسات في البناء الهيكلي للاتحاد الأوروبي إلى المؤسسات الرئيسية والمؤسسات الاستشارية والمستقلة.

---

[1] شاكر: المرجع السابق، ص: 348.

[2] ينظر الملحق رقم 01.

[3] لحبيب، إنقاذ: **نظام الاتحاد الأوروبي والمؤسسات السياسية**، مطبعة الجسور، جدة: 2009، ص: 22.

[4] المرجع نفسه، ص: 26.

أولا: الهيئات والمؤسسات الرئيسية:

1-المجلس الأوروبي:

يتكون المجلس الأوروبي من رؤساء دول وحكومات الدول والأعضاء في الاتحاد ويعد أعلى مستويات صنع القرار فيه،[1] وهو عبارة عن اجتماعات قمة، تعقد بين رؤساء الدول والحكومات في الاتحاد الأوروبي، غير أن هذه الاجتماعات لم تكن واردة بشكل واضح في معاهدة روما المنشئة للاتحاد الأوروبي، وبعدها بدأت الحاجة إلى وجود إطار منظم لتبادل وجهات النظر على مستوى القمة ومناقشة المشكلات وحلها التي تعجز[2] الجماعة الأخرى على حلها ولهذا تم الاتفاق في قمة ديسمبر 1974 في باريس على عقد اجتماعات لرؤساء الدول والحكومات 3 مرات في السنة تحت اسم المجلس الأوروبي، وعقد أول اجتماع في مارس 1975 وتواصلت الاجتماعات على هذا النحو حتى تم الاتفاق في ديسمبر 1985 على قصر الاجتماعات مرتين في السنة مع إمكانية عقد اجتماعات أخرى في الظروف الخاصة وفي سنة 1986 جاء القانون الأوروبي الموحد الذي نص على اعتبار المجلس الأوروبي ضمن الهياكل والمؤسسات الرسمية للجماعة، ومن أهم اختصاصات وصلاحيات المجلس الأوروبي ما يلي: [3]

1- منح عملية البناء الأوروبي دفعة سياسية قوية.

2- مناقشة جميع الجوانب المتعلقة بإقامة اتحاد أوروبي والعمل على تحقيق التناغم فيما بينها.

3- التعبير عن الموقف الأوروبي المشترك من قضايا السياسة الخارجية.

---

[1] نافعة: المرجع السابق، ص :190.

[2] محمد محمود، الإمام: **تطور الأسس المؤسسية للاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة للتكامل العربي**، بحوث ودراسات المنظمة العربية الإدارية، القاهرة: 1998، ص: 103.

[3] الإمام: المرجع السابق، ص: 105.

ويخضع الاتحاد الأوروبي لنظام الرئاسة الدورية حيث تتعاقب الدول الأعضاء على رئاسته لمدة 06 أشهر، تمارس فيها عملية التنسيق والإعداد والاجتماعات، ويكون رئيس الدولة هو رئيس المجلس، وتعقد الاجتماعات في إحدى مدن الدول التي تتولى الرئاسة.[1]

2- مجلس الاتحاد الأوروبي (مجلس الوزراء):

هو أحد الأجهزة التي يتضمنها الهيكل التنظيمي لعملية التكامل الأوروبي منذ البداية، حيث كان يسمى مجلس الجماعة الأوروبية، وبعدها طرأت تعديلات عديدة على تشكيل هذا المجلس وطريقة صنع القرار فيه، وقد تطور عبر المعاهدات مثل: ماستريخت ونيس، وتختلف عضوية المجلس الوزاري حسب الموضوع محل البحث، فلكل موضوع وزراء يشرفون عليه ويدبرون أموره مثلا: فإذا كان الموضوع يتعلق بالزراعة تم اجتماع وزراء الزراعة للدول الأعضاء وا ٍذا كان الموضوع يتعلق بالميزانية تم اجتماع وزراء المالية وغيرها، أما وزراء الخارجية فوضعهم مختلف فهم يجتمعون كل شهر ماعدا شهر غشت لانهم[2] يناقشون فيه المسائل المتعلقة بالسياسة الخارجية، ويقومون بعملية التنسيق العام لاجتماعات الوزراء في المجالات الأخرى، وتعد مدينة "بروكسل" بلجيكا مقر المجلس وسكرتاريته، كما تعقد الاجتماعات في لوكسمبورغ لمدة ثلاثة أشهر في العام، أبريل، يونيو، وأكتوبر كما تتغير رئاسة المجلس بشكل دوري وتتولى كل دولة الرئاسة لمدة 06 أشهر ويطلق اسم الدولة على فترة الرئاسة مثلا: الرئاسة الألمانية أو الرئاسة الفرنسية.[3]

أما عن وظيفة مجلس الوزراء تتمثل في: إقرار التشريعات المختلفة الصادرة عن الاتحاد، لكن دوره يقتصر على الرفض أو الموافقة على التشريعات دون القيام بإعدادها، لأن هذا الدور تقوم به مؤسسة أخرى وهي "المفوضية الأوروبية"، ويعد المجلس الخلية الرئيسية

---

[1] محمد سعد ،أبو عامود، **العلاقات الدولية المعاصرة**، ط1، 2007، دار الفكر الجامعي، ص : 299.

[2] جاسور: المرجع السابق، ص: 29.

[3] محمد مصطفى كمال، فؤاد ،نهرا: **صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية**، بيروت: 2001، ص:67.

التي تعبر فيها كل دولة عن مصالحها الخاصة، وتعرض كل دولة وجهة نظرها عن طر يق الوزير المختص، أو بما يعرف بلجنة الممثلين الدائمين،[1] وتشمل هذه الدول وفودا من الدول الأعضاء مكونة من دبلوماسيين وخبراء من مختلف الوزارات، ويرأسها ممثل دائم بدرجة سفير ويجتمع الممثلون الدائمون مرة كل أسبوع على الأقل، حيث يناقشون المسائل والقضايا التي ستعرض على المجلس الوزاري، فإذا وافقت لجنة الممثلين الدائمين على تشريع معين وضع على جدول أعمال المجلس الوزاري وأنه مسألة من الدرجة الأولى، أما إذا رفضت فيعرض على أنه من الدرجة الثانية وهذا معناه أنها مسألة تتطلب مناقشة أكبر في المجلس الوزاري قبل التصويت عليها.[2]

ويحتل مجلس الوزراء الأوروبي موقعا استراتيجيا في عملية صنع القرارات باعتبارها همزة وصل بين المؤسستين الرئيسيين البرلمان الأوروبي والمفوضين الأوروبية.[3]

3- المفوضية الأوروبية :

هي مؤسسة رئيسية في عملية صنع القرار الأوروبي أي الجهاز التنفيذي للاتحاد، ويتم تعيين أعضائها من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد، كما أن هذا الجهاز شهد تطورا كبيرا عبر المراحل التاريخية الطويلة لتأسيس الاتحاد، ففي "زمن الجماعة الأوروبية للفحم[4] والصلب" كان هذا الجهاز "المفوضية" يسمى بـ: "السلطة العليا" وأريد لها أن تكون الخلية المركزية لعملية صنع القرار، وأن تدار بواسطة فنيين كبار يتمتعون بدرجة كبيرة من الاستقلال عن الحكومات.

أما في "معاهدة روما" سميت بـ: اسم "المفوضية" وأعيد صياغة أهدافها ووظائفها بما يتناسب مع ما مرت به حركة التكامل الأوروبي من تحولات وخاصة بعد تنامي دور

---

[1] جاسور: المرجع السابق، ص: 32.

[2] محمد سعد ،أبو عامود: **البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي**، السياسة الدولية، العدد 142، أكتوبر 2000، ص :77.

[3] أبو عامود: **العلاقات الدولية المعاصرة**، المرجع السابق، ص : 303.

[4] كمال، نهرا: المرجع السابق، ص: 69.

السياسيين على حساب الديمقراطيين، وبعد توسيع عضوية الاتحاد الأوروبي والتعديل المقترح في منشور الدستور ستتشكل المفوضية اعتبارا من نوفمبر 2009 من كل مفوضا من بينهم، رئيس المفوضية الذي يعين بأمر من البرلمان الأوروبي، يتخذ بالأغلبية ويشترط على المجلس الأوروبي تقديم مرشح آخر في حالة عدم حصول المرشح الأول على الأغلبية اللازمة في البرلمان.[1]

أما في حالة الموافقة عليه فيصبح المرشح المتحصل على ثقة البرلمان رئيسا للمفوضية، ويقوم بدوره بتعيين الثلاثة عشر الآخرين وفقا لنظام التناوب المعتمد، كما أن لرئيس المفوضية الحق في تعيين مفوضين آخرين إذا اقتضت الضرورة دون أن يكون لهم حق التصويت.

ومن المهام والوظائف التي تمارسها المفوضية في الاتحاد منها: [2]

أ- **التشريع :**

فهي المخطط لإعداد المقترحات التي تقوي حركة الاندماج الأوروبي.

ب- **التنفيذ :**

حيث تنفذ المفوضية ما يصدر من قرارات، وهي المسؤولة أيضا عن إدارة العملية التكاملية وا إنجاحها.

جـ- **المتابعة والمراقبة :**

حيث تراقب وتتابع تنفيذ المعاهدات كما أنها مسؤولة عن وفاء حكومات الدول الأعضاء بما تعهدت به، والتأكد من ذلك، وعدم التزام الهيئات والشركات الأوروبية بالقوانين أو اللوائح المقررة، وا إحالة المخالفات من جانب الحكومات، أو من جانب الهيئات وغيرها إلى

[1] أبو عامود :**العلاقات الدولية المعاصرة**، المرجع السابق ص : 305.

[2] سعيد: المرجع السابق، ص: 69.

المحكمة الأوروبية، وتستطيع أن تفرض عقوبات على هذه الجهات على عدم احترام وتنفيذ التزاماتها. [1]

و - **التمثيل :**

فهي تعتبر الجهة التي تمثل الاتحاد الأوروبي والناطق باسمه وتقوم المفاوضات الاقتصادية والتجارية الدولية. وقد أكد مشروع الدستور على هذه الوظائف جميعا، فيما عدا الأمور المتعلقة بالسياسة الخارجية والأمن وبعض الأمور الأخرى المحدودة.

وتجتمع المفوضية كهيئة جماعية مرة كل أسبوع على الأقل، ويتم اتخاذ القرارات بالأغلبية البسيطة ويحق لكل دولة عضو في الاتحاد بموجب معاهدة "نيس" تعيين مفوضا واحدا. [2]

4- **البرلمان الأوروبي :**

هو الهيئة التمثيلية لتي تعبر عن إرادة الشعوب الأوروبية وتجسد استمرار تأييدهم لفكرة الوحدة والاندماج، فتضمنت معاهدة باريس لعام 1951 تشكيل "جماعة برلمانية" مكونة من 87 مندوبا تعينهم برلمانات الدول الأعضاء بالاقتراع المباشرة وتعقد الجمعية اجتماعا مرة كل عام لمناقشة تقارير المفوضية، كما نشير إلى أن هذه الجمعية البرلمانية استطاعت[3] تجاوز النصوص وتمكنت من خلال الممارسة، من توسيع نطاق صلاحياتها واختصاصاتها.

أما معاهدة روما لعام 1957 فقد نصت على تشكيل برلمان أوروبي بدأ في 1962، إلا أنه لم يشكل رسميا إلا بعد صدور القانون الأوروبي الموحد لعام 1986 الذي نص على زيادة عدد المقاعد لتصبح 144 مقعدا يتم تشغيلها بواسطة برلمانات الدول الأعضاء وليس بالاقتراع المباشر. وكانت أهم واجبات البرلمان الرقابة على اتفاق موارد الجماعة الأوروبية،

---

[1] الإمام: المرجع السابق، ص: 106.

[2] محمد حمزة حسين، الدليمي : **الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي** ، دراسات في العلاقات السياسية والاقتصادية، ط1، عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع، ص- ص:64-65.

[3] جاسور: المرجع السابق، ص: 34.

وفي عام 1978 حصل التغيير المنتظر في العضوية في البرلمان الأوروبي، فتم إقرار نظام الاقتراع المباشر لاختيار النواب الأوروبيين الذين يمثلون الدول الأعضاء وتم تطبيقه فعليا عام 1989 وهو العام الذي ظهر فيه أول برلمان أوروبي بالاقتراع المباشر، ونص القانون أن تكون مدة الدورة البرلمانية خمسة سنوات وتتابعت منذ عام 1979 وكان آخرها 2009. ونظرا لتوسع الاتحاد الأوروبي أي زيادة عدد الأعضاء قامت معاهدة نيس 2001 بوضع حدا أقصى لعدد الأعضاء المنتخبين ليكون الرقم هو 732 مقعدا.[1]

5- **محكمة العدل :**

هي الجهاز القضائي للاتحاد الأوروبي، مقرها لوكسمبورغ تتألف من 13 قاضي و06 محامين عامين تعينهم حكومات الدول الأعضاء في المجموعة لمدة ستة أعوام قابلة للتجديد. وأهم وظائف المحكمة هي:

1- الفصل في المنازعات والخلافات بين مؤسسات الاتحاد من جهة وبين الأفراد والشركات من جهة أخرى حول الحقوق والواجبات.

2- تفسير الاتفاقياتو المعاهدات الدولية التي يبرمها الاتحاد.

3- الفصل في المسائل المرفوعة إليها من المحاكم الوطنية وتحديد القوانين الواجبة التطبيق وغيرها من الأعمال.[2]

6- **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية :**

تأسست بمقتضى معاهدة روما لعام 1957، وهي هيئة استشارية مكلفة بمساعدة المجلس والمفوضية في إعداد قرارات المجموعة، مقرها "بروكسل" عدد أعضائها 189 عضوا[3] يمثلون الحياة الاقتصادية والاجتماعية (أرباب العمل، نقابات عمالية...إلخ)

[1] جسور: المرجع السابق، ص:25.

[2] الخوند: المرجع السابق، ص: 386.

[3] المرجع نفسه، ص: 388.

وقطاعات أخر ى يختارهم المجلس بالإجماع بناءا على وقائع تقدمهم حكومات الدول الأعضاء، ومهمة هذه اللجنة دراسة الآراء المقدمة لها في المجالات التالية:[1]

1- الزراعة.

2- المواصلات.

3- المسائل النووية.

4- المسائل الاقتصادية والمالية.

5- الصناعة.

6- التجارة والخدمات.

7- التنمية الإقليمية.

8- حماية البيئة.

9- العلاقات الخارجية. [2]

ثانيا: الهيئات والمؤسسات ذات الطابع التقني :

1- **محكمة المراجعين :**

أي الجهاز الأوروبي للمحاسبات، أنشئ بموجب معاهدة خاصة أبرمت في 22 يوليو 1975 وبدأ مهامه في يونيو 1977 مقره لوكسمبورغ يتكون من 12 عضوا من كل دولة عضو يعينهم المجلس الأوروبي لمدة ست سنوات بعد استشارة البرلمان، دوره فحص ومراجعة ميزانية وحسابات الاتحاد بكل تفاصيلها، مراقبة وا إدارة مختلف الشؤون المالية المتعلقة بمؤسسات المجموعة الأوروبية.

[1] الدليمي : المرجع السابق، ص : 68.

[2] نوفل: المرجع السابق، ص :109.

2- بنك الاستثمار الأوروبي :

أنشئ في عام 1958 بموجب معاهدة روما 1957 مقره لوكسمبورغ وهو عبارة عن مؤسسة شبه أصلية وشبه مستقلة، كما أنه يتمتع بشخصية قانونية يشرف عليها مجلس[1] المحافظين مكونة من وزر اء المالية في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من بعض مهامه:

1- الاهتمام بالأقاليم الأقل تقدما في أوروبا وتمويل مشروعات الاستثمار بهدف تضييق الفجوة بين معدلات النمو وبين الدول الأوروبية.

2- تمويل مشروعات أوروبية أخرى خارج الدول الجماعة بهدف فتح الأسواق الخارجية أمام الجماعة أو دعم علاقات الجماعة الأوروبية بالعالم الخارجي.

3- تمويل مشروعات مشتركة في الدول الأوروبية بهدف تسهيل ودعم أهداف الجماعة ككل والتغلب على مشكلات التكامل والاندماج ومعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المشتركة التي تواجهها مثل: مشاكل البطالة، تجديد الصناعات والقطاعات الأخرى. [2]

ومما سبق ذكره يمكن القول أن جميع مؤسسات وأجهزة الاتحاد مستقلة تعمل بحياد عن الدول الأعضاء وتسعى لتنمية عملية الاندماج والتكامل في الاتحاد، ويشترط على موظفيها العمل بحيادية من أجل الوصول إلى المستقبل الأفضل لأوروبا الموحدة.[3]

المبحث الثالث: الاتحاد الأوروبي بطاقة فنية:

بعد التطرق لمراحل التأسيس للاتحاد الأوروبي ومعرفة أهم أعماله للوصول إلى الوحدة والتكامل، وبعد التعرف على أهم المؤسسات والهياكل الفاعلة فيه، يمكننا أن نضفي عليه تعريفا شاملا أو بطاقة معلوماتية تعرف لنا الاتحاد الأوروبي كوحدة متكاملة وكلاعب

[1] Jean jacques bonnaud: les engeux de leuro; paris economica: 1998; p: 42.

[2] Bonnaud: opcit; p: 50.

[3] الخوند: المرجع السابق، ص-ص: 398-399.

رئيسي في الساحة الدولية والطرق التي ينتهجها ليكون له الدور الفعال والمؤثر في عديد من المجالات.

أولا- تعريف للاتحاد الأوروبي :

هو عبارة عن جمعية دولية للدول الأوروبية تضم 28 دولة تربطهم شراكة سياسية اقتصادية فردية من نوعها تهدف إلى السلام والرخاء والحرية لمواطنيها. تأسس من خلال اتفاقية معروفة، أولها توقيع الدول الست في عام 1951 على اتفاقية تشكيل المجموعة الأوروبية للفحم الصلب، والتي تعتبر نواة قيام المجموعة الاقتصادية الأوروبية، ثم تأتي روما[1] التي وقعت في 25 مارس 1957، حيث وسعت مجالات التعاون وأصبحت المجموعة تحمل اسم "المجموعة الاقتصادية الأوروبية" ضمن إطار وهو "الاتحاد الأوروبي" الذي أصبح التسمية الرسمية للمجموعة.

ثانيا- الجغرافيا :

تعد قارة أوروبا من أصغر قارات العالم مساحة وأكثرها أهمية لما لعبته من دور بارز في أعمال الكثير من بقاع الأرض ومازالت في موقعها الاستراتيجي وفي ثقلها الاقتصادي تؤدي دورا كبيرا لكثير من القارات الأخرى، إذ تبلغ مساحة الاتحاد الأوروبي 3975000كم^2 شاغلة بذلك نحو 07% من مساحة اليابسة،[2]تتميز بتوسيط العالم وا إطلالتها على المحيط الأطلسي، البحر المتوسط اللذان يعدان من أهم محاور التفاعلات العالمية، وبالرغم من أن الاتحاد الأوروبي يتميز بصغر المساحة، فإنه يحتوي على مجموعة بشرية كبيرة وصل عدد سكانها إلى 498192000 وبذلك يحتل سكانها 12% من سكان العالم ويتوزعون بشكل غير منتظم فوق أرض القارة. أما عن التنوع السكاني فأغلبهم ينتمون إلى العرق الأبيض أو الهند- الأوروبي يتميز بتعدد اللغات التي أهمها الفرنسية والإسبانية والألمانية والإيطالية

[1] عن: ويكيبيديا الموسوعة الحرة، www.wikipedia.org

[2] أنس، المرزوقي: **مراحل بناء الاتحاد الأوروبي**، دراسات وأبحاث قانونية، العدد 4333، في 2014/01/13.

والسويدية، كما يتميز سكانه بارتفاع نسبة المتعلمين لما يمتلكه من خبرات ومؤهلات لاسيما من أعداد العلماء الفنيين. ويعد أيضا اكبر قوة اقتصادية ومن عوامل هذه القوة:

أ -عوامل تاريخية :

1- الاستقرار السياسي الذي عرفته أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية.

2- كانت أوروبا مهد للثورات الصناعية.

3- الاستفادة من الحركة الاستعمارية.[1]

4- انتهاج سياسة التكتل بعد الحرب العالمية الثانية.

5- الاستفادة من مشروع مارشال 1947

ب -عوامل طبيعية :

1- اتساع المساحة الصالحة للزراعة.

2- تنوع الأقاليم المناخية.

3- توفر الشبكة المائية.

4- الإشراف على المسطحات المائية.

5- تنوع الثروات الطبيعية.

جـ -عوامل بشرية :

1- توفر اليد العاملة ذات المهارة العالية.

2- الاهتمام بالبحث العلمي والتكنولوجي.

3- توفر رؤوس الأموال.

4- الاستفادة من الأدمغة المهاجرة.

5- ضخامة شبكة المواصلات.

[1] محمد دحام، كردي: **مستقبل الاتحاد الأوروبي**، دراسة في التأثير السياسي الدولي، ط1، 2013، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ص-ص : 223- 224.

6- قوة التركيز الصناعي. [1]

أما عن المقر الرسمي للاتحاد الأوروبي: فهو يتخذ من العاصمة البلجيكية "بروكسل" مقرا دائما للأمانة العامة والمفوضية الأوروبية.

ثالثا -العضوية :

لم يضع الاتحاد الأوروبي في البداية أي شروط إضافية لانضمام الدول المترشحة للعضوية ماعدا الشروط العامة التي تم تبنيها في الاتفاقات المؤسسة للاتحاد، لكن الفرق الكبير في المستوى الاقتصادي والسياسي بين دول أوروبا الوسطى والشرقية، دفع بالاتحاد الأوروبي في عام 1993 ليضع ما يعرف بشروط "كوبن هاجن" منها: [2]

1- **شروط سياسية :**

وجود نظام ديمقراطي وقانوني، أي على الدول المترشحة للعضوية أن تتمتع بمؤسسات مستقلة تضمن الديمقراطية وعلى دولة القانون أن تحترم حقوق الإنسان وحماية الأقليات الوطنية.

2- **شروط اقتصادية :**

وجود نظام اقتصادي فعال يعتمد على اقتصاد السوق وقادر على التعامل مع المنافسة الموجودة ضمن الاتحاد.

3- **شروط تشريعية :**

على الدول المترشحة للعضوية أن تقوم بتعديل تشريعاتها وقوانينها بما يتناسب مع التشريعات والقوانين الأوروبية التي تم وضعها وتبنيها منذ تأسيس الاتحاد.[3]

---

[1] الكردي:المر جع السابق، ص: 203.

[2] أبو عامود: **العلاقات الدولية المعاصرة**، ص: 299.

[3] صالح سالم ،زر نوفة: **توسيع عضوية الاتحاد الأوروبي**، الواقع والتحديات، مجلة السياسة الدولية، العدد 142، أكتوبر: 2000، ص- ص : 82- 83.

وبعد التكتل والاندماج أصبح الاتحاد الأوروبي، يحاول أن تكون له مكانة دولية مهمة وأن يكون له ثقلا ونفوذا دوليا على الصعيدين السياسي والاقتصادي، كما أن دول الاتحاد الأوروبي خاصة فرنسا، ألمانيا، بريطانيا لها دور بارز في بعض مناطق العالم، ففرنسا تعد دولة متوسطية وأطلسية وتحاول استرجاع مكانتها على المسرح الدولي، وألمانيا تتميز بقوة كمية ونوعية لما لها من وزن سكاني وحجم اقتصادي وتقدم تكنولوجي، وبريطانيا لها نفوذ بارز مع دول الكومنولث، وعليه فإن المكانة الدولية التي يتمتع بها الاتحاد الأوروبي استندت على جملة من الحقائق منها:

1-المكانة التاريخية :

فقد شهدت هذه الرقعة الجغرافية نمو العديد من الإمبراطوريات التي كان أهمها الإمبراطورية البريطانية التي لا تغيب عنها الشمس، فضلا عن الإمبراطوريات الأخرى، وفيها اليوم دول تملك من مصادر القوة والنفوذ ما يؤهلها للمكانة الدولي كألمانيا وفرنسا وبريطانيا وا يطاليا والتي تتسم بالأهمية الحضارية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية.

2-المكانة السياسية :

استطاعت دول الاتحاد الأوروبي أن تسير بعملية التكامل والاندماج إلى مراحل متقدمة كخطوة أولى لتحقيق التكامل السياسي والعسكري على مستوى القارة بمعنى تحقيق الوحدة السياسية الخارجية والدفاع، ومنه تستطيع أن يكون له دور فاعل ومؤثر في البيئة الدولية.

3-المكانة التجارية:

فقد أصبح الاتحاد الأوروبي القوة التجارية الأولى من ناحية التصدير وتعتمد عليها أغلب دول العالم مما انعكس ذلك على مكانته الاقتصادية.[1]

[1] الكردي: المرجع السابق، ص: 243.

كما أن الاتحاد الأوروبي استند على عدة مبادئ كقاعدة عامة من أجل تعزيز مكانته الدولية ليكون مؤثرا في السياسة الدولية منها:[1]

1- مبدأ الديمقراطية التي تنظم عمل الاتحاد الأوروبي وشرط العضوية فلا مكان للدول التي لا تنتهج أسلوبا ديمقراطيا في الحكم كما هو في رفض انتماء كل من إسبانيا والبرتغال واليونان في عقد السبعينات إلا بعد تخلصهما من أنظمة الحكم العسكرية في الثمانينات.

2- سيادة القانون أي احترام الدول الأوروبية للقواعد القانونية والعمل بها والالتزام بتطبيق القوانين وحكم المؤسسات فضلا عن سعي الاتحاد الأوروبي إلى صياغة دستور أوروبي موحد ينظم العلاقة بين الدول الأعضاء وما بين أفراد الاتحاد. [2]

[1] نوار محمد ربيع، الخيري: **مستقبل الاتحاد الأوروبي في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ص : 186.

[2] المرجع نفسه، ص: 189.

يلعب الاتحاد الأوروبي دورا محوريا على الساحة الدولية، في مجالات مختلفة سياسية واقتصادية، وذلك يتجسد من خلال نشاطاته الداخلية والخارجية، كما يسعى إلى تحقيق الاستقرار في أوروبا و إنجاز أعمال مختلفة من شأنها أن تجعله يحتل مكانة دولية بارزة علما أن نشاطاته الخارجية تعتمد ثلاث محاور رئيسية هي:

1- سياسة تجارية.

2- المساعدة على التنمية والتطوير.

3- والبعد السياسي ، كما أن السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي لا تقتصر فقط على مسائل تجارية وأمن وعلاقات دبلوماسية فحسب، بل هناك مجموعة كبيرة من القضايا الأخرى، التي تساعد على تكثيف نظرة الاتحاد إلى العالم الواسع، وتتراوح هذه القضايا، بين ضرورة محاربة انتشار الإيدز والمجاعة والسيطرة على موجات الهجرة وبين الحملات الهادفة لمكافحة المخدرات والإرهاب ناهيك عن دوره في حل النزاعات والصراعات الدولية وقضايا التحرر في العديد من الدول.[1]

المبحث الأول: موقف الاتحاد الأوروبي من قضايا التحرر في العالم القضية الفلسطينية أنموذجا:

يعد الصراع العربي الإسرائيلي منذ نشأته من أهم المحددات التي تؤثر في علاقات الدول العربية بالعالم، باعتبار أن هذا الصراع أسبق من حيث النشأة من قيام الجماعة الأوروبية.

[1] بيندر ،أشروود: المرجع السابق، ص-ص: 128-129.

ويعد الاتحاد الأوروبي لاعبا فعالا في دعم الجهود الرامية إلى حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، ويساهم فيه أيضا بصفته عضوا فيها يعرف باللجنة الرباعية للسلام في الشرق الأوسط [الولايات المتحد الأمريكية، روسيا، الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي].[1]

وتنطلق رؤية الاتحاد الأوروبي اتجاه تسوية الصراع العربي الإسرائيلي من زوايا مختلفة ومن أهمها نذكر النقاط التالية:

1- أن سياسة الاستيطان غير شرعية وتتعارض مع جهود السلام.

2-الاتحاد الأوروبي ملزم بإنهاء الصراع وا إحلال السلام في المنطقة العربية استنادا إلى قرارات مجلس الأمن رقم 242، 338.

3- من حق الشعب الفلسطيني إقامة دولة مستقلة على أرضه حسب حدود عام 1962.[2]

أولا: أسباب اهتمام الاتحاد الأوروبي بالقضية الفلسطينية نذكر:

1- رغبة الاتحاد الأوروبي خاصة "فرنسا" في أن يكون لأوروبا دور محوري في السياسة التي تتعلق بمنطقة الشرق الأوسط.

2-أن مخاوف الاتحاد الأوروبي من استمرار الصراع العربي الإسرائيلي وتزايد العنف في الشرق الأوسط، وعدم وجود رؤية مستقبلية لحل القضية الفلسطينية، يزيد من احتمالية تهديد مصالح الاتحاد الأوروبي في المنطقة.

3- هناك مخاوف من انتقال الخطر داخل الاتحاد الأوروبي، بواسطة الجاليات العربي المقيمة في دول الاتحاد الأوروبي.

[1] محمد هشام، إسماعيل: **الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية**، المركز العربي، للأبحاث والدراسات السياسية، معهد الدوحة للدر اسات العليا: .02/11/2011 www.dohainstitute.og

[2] محمد خالد، الأزعر: **الجماعة الأوروبية والقضية الفلسطينية**، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث،1991، ص: 51.

4- الاقتناع الأوروبي بأنه لا يجب أن يبقوا مكتوفي الأيدي اتجاه ما يحدث في الجنوب من اضطرابات اقتصادية أو أمنية وأنهم بالفعل قد أخطئوا عندما لم يساندوا المنطقة العربية طوال السنوات الماضية وتركوا الساحة فارغة أمام الدبلوماسية الأمريكية.[1]

وعندما نتحدث عن التاريخ الأوروبي في التعامل مع القضية الفلسطينية فهذا يقسم إلى عدة مراحل أو إلى فترات زمنية كبيرة من حرب 1967 إلى الألفيات أي الوقت الراهن، وكمرحلة أولى أو بداية لدور الاتحاد الأوروبي وموقفه اتجاه القضية نذكر:

-وثيقة شومان عام 1991 كوثيقة أوروبية أولى تعاملت مع القضية الفلسطينية، وهي وثيقة تبناها وزراء الخارجية الست في المجموعة الأوروبية وهي تستند إلى قرار الأمم المتحدة[2] 242، الصادر في 1967/11/22، ومن النقاط الأساسية التي نصت عليها هي:

1- انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة في عام 1967.

2- ضمان حق اللاجئين في العودة إلى أرضهم أو اختيار التعويض عليهم، مع إنشاء مناطق منزوعة السلاح ترعاها قوات دولية على جانبي حدود إسرائيل.

ثانيا: موقف الاتحاد الأوروبي من بعض مبادرات التسوية السلمية للقضية الفلسطينية:

أ- فترة ما بين سنة 1991 إلى 2000:

شهدت هذه الفترة مجموعة من التدخلات الأوروبي في دعم عملية السلام ودعم القضية الفلسطينية:[3]

1- مؤتمر مدريد للسلام أكتوبر 1991 :

من انتهاء الحرب على الخليج، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول الأوروبية عن بدء مشروع كبير يرمي إلى إحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط وتوج بعقد

[1] هشام زهير،طافش: **موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية 1993- 2003**، عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم العلوم السياسية، جامعة الأزهر بغزة : 2010، ص : 52.

[2] طافش: المرجع نفسه، ص : 53.

[3] المرجع نفسه، ص : 54.

مؤتمر مدريد للسلام سنة 1991، وأكدت الجماعة الأوروبية التزامها بمبدأ الأرض مقابل السلام.

2-اتفاقية أوسلو سبتمبر 1993 :

في 1993/09/19 تم التوقيع [illegible]

وقضى هذا الاتفاق بإقامة سلطة حكم ذاتي محدود للفلسطينيين في الضفة والقطاع لفترة 05 سنوات، وتابعت الدول الأوروبية نشاطها بعد توقيع "اتفاقيات أوسلو" من أكثر من مجال منها: قيام الاتحاد الأوروبي بتمويل العملية السلمية من خلال تقديمه للدعم المالي للسلطة الفلسطينية والاقتصاد الفلسطيني.[1]

3-اتفاقية الخليل :

رحب الاتحاد الأوروبي باتفاق الخليل الذي تم التوصل إليه في أبريل 1972 وهو اتفاق قسم الخليل إلى قسمين: قسم يهودي في قلب المدينة بما فيها الحرم الإبراهيمي، وقسم عربي ويشمل الدائرة الأوسع للمدينة.

4-مذكرة واي ريفر 1998 :

نتيجة للضغوط الكبيرة من البلدان الأوروبية والعربية عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تحريك مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية من خلال المفاوضات التي عقدتها في واي ريفي بلانتيشن خلال الفترة 1998/10/23.

[1] عصام حمدان ،بني فضل: **دور الاتحاد الأوروبي في التنمية السياسية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة 1991-2007**، أطروحة استكمال لمتطلبات الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين: 2009، ص - ص : 41- 51.

ومن مواقف دعم الاتحاد الأوروبي للجانب الفلسطيني:[1]

5-اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية :

تتضمن مقترح "مؤتمر برشلونة" الذي عقد في 1995/11/28 بإجراء مفاوضات بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية لعقد اتفاقيات الشراكة حيث جرى توقيع اتفاقية مع إسرائيل في 1995/11/20 ومع منطقة التحرير الفلسطينية نيابة عن السلطة الفلسطينية في 1997/02/24 ونتج عن اتفاقية الشراكة الأور ومتوسطية زيادة الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي للقضية الفلسطينية على الصعيد الاقتصادي والسياسي.[2]

6-قمة فلورنسا :

في أعقاب وصول "بيامين نيشا" للحكم في إسرائيل عام 1996 نشطت الدبلوماسية الأوروبية لإنقاض السلام وأكد الاتحاد الأوروبي خلال انعقاد قمته في فلورنسا الإيطالية في 1996، على وجوب دعم السلام العادل والدائم، خاصة فيها يتعلق بـ "حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم" ومبدأ "الأرض مقابل السلام" وكل ما يترتب على ذلك.[3]

7-اجتماع للمجلس الأوروبي "برلين" لإنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة :

في اجتماع للمجلس الأوروبي في برلين 24- 1999/03/26 أكدت دول الاتحاد الأوروبي اقتناعها بأن إنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة وديمقراطية قادرة على البقاء هو أفضل ضمان لأمن "إسرائيل" ولقبول إسرائيل كشريك في المنطقة على تقدم المساواة وأكد المجلس الأوروبي على الحق الدائم ومن دون تقييد للفلسطينيين في تقرير ومصيرهم.[4]

---

[1] قراءة في تقرير الموقف الأوروبي من مبادرات التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، مركز نماء للبحوث والدراسات، 2013/15/06، إعداد قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت: 2012.

[2] علي، الحاج: **سياسة دول الاتحاد الأوروبي في لمنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، سلسلة أطروحات الدكتوراه، ط1، 2005، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ص : 326.

[3] محمد ،عبد العاطي: **موقف الاتحاد الأوروبي من قيام القضية الفلسطينية**، من موقع الجزيرة الإلكتروني.

[4] نارمين، النوادي: **الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط**، السياسة الدولية، العدد 142، أكتوبر 2000، ص : 104.

ب-موقف الاتحاد الأوروبي اتجاه القضية الفلسطينية في الفترة ما بين سنة 2000-2011:

1-دعم المبادرة العربية للسلام :

أعلن "خافيير سولانا" في 2009/01/09 الدعم الأوروبي للمبادرة العربية للسلام، ويتعلق الأمر بإقدام ولي العهد السعودي "الأمير عبد الله" بطرح مبادرة على مؤتمر القمة العربي التي انعقدت في بيروت في 23-2002/03/27، وترتكز على فكرة الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأرض المحتلة سنة 1967 وقيام الدولة الفلسطينية عليها مقابل عملية السلام الكامل والاعتراف والتطبيع العربي الشامل مع "إسرائيل".[1]

2- وثيقة موراتينوس :

بعد اندلاع الانتفاضة الثانية في 2000/09/28 إثر فشل مفاوضات "كامب ديفيد" في يوليو 2000 ودخول "إيل شارون" للمشهد الأقصى قدم المبعوث الأوروبي للسلام "ميجيل أنجل موراتينوس" وثيقة غير رسمية لحل الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وكانت هذه الوثيقة تعديل لخريطة اقترحها الإسرائيليون في بداية محادثات "كامب ديفيد" التي دعت إلى إقامة دولة فلسطينية على 87% من الضفة الغربية في حين ترى الخطة التي قدمها "موراتينوس" أن تكون الدولة الفلسطينية على 33% من أراضي الضفة الغربية وتكون حدود الدولة الفلسطينية وفق قرار مجلس الأمن 242.[2]

3-اللجنة الرباعية وخريطة الطريق :

تم تشكيل اللجنة الرباعية « Ouatent »في أواخر سنة 2001 التي تضم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وروسيا، ووضع خطة خريطة الطريق Road » « Mapp لإرضاء العرب ومساعدة الإسرائيليين والفلسطينيين على تطبيق توصيات "ميشيل"

[1] نارمين، النوادي: المرجع السابق، ص : 105.

[2] طافش: المرجع السابق، ص : 89.

وخطة عمل "ابتنيت" وأملها في ذلك وضع نهاية للعنف المصاحب للانتفاضة واستئناف عملية السلام، وفي 2005/04/14 عين "جيمس ويفنسون" ممثلا خاصا للجنة الرباعية الدولية،[1] وفي عام 2007/06/27 تم تعيين رئيس الوزراء البريطاني السابق "توني بلير" مبعوثا خاصا للشرق الأوسط في اللجنة الرباعية. وتحدد خريطة الطريق خطوات يجب على الطرفين اتخاذها للتوصل إلى التسوية، لاتخاذها تحت رعاية الرباعية الدولية وتدعو إلى البدء بمحادثات للتوصل إلى[2]تسوية سليمة نهائية، على ثلاث مراحل للوصول إلى إقامة دولة فلسطينية بحلول سنة 2005.[3]

4- مؤتمر أنابوليس الدولي للسلام :

في سنة 2007 دعا وزير الخارجية الإسباني مجيلأنخل موراتينوس إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في النصف الأول من عام 2007 وضم الدول العربية لمجموعة اللجنة العربية كما رسم الاتحاد الأوروبي ملامح توجهاته الإستراتيجية اتجاه التسوية في بيان أصدره في 2007/11/25 أي قبل انعقاد "مؤتمر أنابوليس" الدولي للسلام تحت اسم "بناء دولة السلام في الشرق الأوسط"، إستراتيجية عمل الاتحاد الأوروبي وحدد البيان الأسس التي يقوم عليها السلام وهي: الأرض مقابل السلام، وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة والمبادرة العربية وخريطة الطريق والاتفاقات السابقة بين الفلسطينيين وا إسرائيل.[4]

5- موقف الاتحاد الأوروبي من مبادرة أوباما للسلام 2011 :

طرح الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" خطة سلام في المنطقة في خطابا له في 2011، وكان جوهر مشروعه يقوم على إقرار فلسطيني بـ"دولة يهودية للشعب اليهودي"

---

[1] بني فضل: المرجع السابق، ص : 95.

[2] محمد هشام، إسماعيل: **موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية في الفترة 1993 إلى 2009**، سلسلة دراسات أوراق بحثية، معهد المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2011، ص : 26.

[3] خطة خارطة الطريق، قناة الجزيرة على الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.aljazira.net/NResceres/Esc305c2-6686-4A05-8159-CEE84F23D207.htm

[4] بني فضل: المرجع السابق، ص : 125.

حيث يقوم السلام الدائم على دولتين لشعبين "إسرائيل" كدولة يهودية ودولة فلسطينية كوطن للشعب الفلسطيني، تتمتع كل منهما بحق تقرير المصير، والاعتراف المتبادل والسلام وتستند حدود الطاقة الفلسطينية وا إسرائيل على خطوط 1967، مع تبادل مشتركة ومتفق عليها مع ترك كافة الأمور بكيفية أو أخرى للتفاوض بين الأطراف، وقد رحب بهذا المشروع كل من وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي، "كاترين أشتون" والمستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل" ووزير الخارجية البريطاني "وليام هيج".[1]

6- موقف الاتحاد الأوروبي من إعادة احتلال الضفة الغربية وقرار مجلس الأمن رقم 1402 :

يعد الهجوم الشامل الذي شنته قوات الاحتلال الإسرائيلي على الضفة الغربية في نهاية مارس 2002وا إعادة احتلالها للضفة الغربية، وحصارها للرئيس عرفات في مقر إقامته، أعلن "خافييرسولانا" الممثل الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي أن الاتحاد طالب "إسرائيل" بالالتزام بأسرع وقت ممكن بقرار مجلس الأمن رقم 1402 الذي يدعو ا إسرائيل للانسحاب من الأراضي الفلسطينية التي أعادت احتلالها.[2]

7- موقف الاتحاد الأوروبي من جدار الفصل العنصري :

عارض الاتحاد الأوروبي بناء جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية، وانتقده في أكثر من مناسبة، ووافقت بعض دوله على إدانة "إسرائيل" على خلفية بنائها للجدار ورأى الاتحاد أن بناء الجدار يعرقل جهود إحلال السلام الدولية في المنطقة ويجعل من المستحيل عمليا لتوصل إلى حل الأزمة بإقامة دولتين مستقلتين، وأيد الاتحاد قرار محكمة العدل سنة

[1] الموقف الأوروبي من مبادرات التسوية للقضية الفلسطينية، المرجع السابق.

[2] مكتب المفوضية الأوروبية للمساعدات التقنية الضفة الغربية وقطاع غزة، الاتحاد الأوروبي، دور عالمي الدفاع والأمن: حفظ السلام على الموقع الإلكتروني: http://www.delwbg.ec.europa.eu/ar/euglobal.player16-htm

2004 القاضي بعدم شرعية جدار الفصل العنصري وحثت المفوضية الأوروبية الإسرائيليين على إزالته.[1]

8-موقف الاتحاد الأوروبي من تقديم طلب الدولة الفلسطينية للأمم المتحدة 2011 :

دعم البرلمان الأوروبي طلب عضوية دولة فلسطين الذي تقدمت به السلطة الفلسطينية لدى الأمم المتحدة حيث أكدت "كاترين لشتون" أن الدول الـ 27 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ستصوت منفردة في حال لجوء فلسطين من جانب واحد إلى الأمم المتحدة للاعتراف لدولة مستقلة، وأعلن البرلمان الأوروبي في قرار تم تبنيه بغالبية كبرى أنه يدعو الدول الأعضاء إلى الاتحاد في موقفها إزاء الطلب المشروع للشعب الفلسطيني بأن يتم تمثيله في الأمم المتحدة بصفته دولة وتفادي الانقسامات بين الدول الأعضاء. [2]

9- موقف الاتحاد الأوروبي من دعم الجانب الإسرائيلي :

- **الضغط على حماس:** إثر ظهور نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية سنة 2006 وفوز قائمة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس فإن اللجنة الرباعية في اجتماعها في 2006/03/01 في بيان لها، بعد اجتماع وزراء خارجية الأطراف الأعضاء في اللجنة، بالإضافة إلى الأمين العام للأمم المتحدة طالبت حماس بالاعتراف بـ: إسرائيل، نبذ العنف، والاعتراف بالاتفاقيات الموقعة بين منظمة التحرير وحكومة إسرائيل.[3]

10- مؤتمر في لندن لتفعيل عملية السلام 2005 :

في 2005/03/01 عقد مؤتمر في لندن لتفعيل عملية السلام بحضور الأمين العام للأمم المتحدة "كوفي عنان" ووزيرة الخارجية الأمريكية "كونداليزا رايس" ووزراء خارجية أكثر من 20 دولة وقال "توني بلير" رئيس الوزراء البريطاني في كلمته الافتتاحية، بين إقامة

---

[1] طافش: المرجع السابق، ص : 95.

[2] نجلاء، محمد نجيب: **مستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي**، السياسة الدولية، العدد 127، يناير 1997.

[3] طافش :المرجع السابق، ص : 56.

السلام في المنطقة، الالتزام الفلسطيني لوقف عمل "المجموعات المسلحة"، كما ركز البيان الختامي على المطالبة بإصلاح السلطة الفلسطينية، والتأكيد على وقف الهجمات الفلسطينية، وجمع سلاح الفصائل الفلسطينية مع التمسك بمواصلة الدعم الاقتصادي للسلطة الفلسطينية.[1]

ودعم الاتحاد الأوروبي التنمية الاقتصادية للفلسطينيين وا إنعاش اقتصادهم، من خلال مساعداته المالية الكبيرة في الإصلاحات المختلفة.[2]حيث يتمتع الاتحاد الأوروبي بسجل حافل من التدخل، فهو المتبرع الأكبر للفلسطينيين، وقد بلغ حجم الهبات والقروض التي قدمها لهم أكثر من 1.6 مليار يورو بين الأعوام 1994 و1999 (الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء مجتمعين) وهو ما يشكل أكثر من 60 في المئة من مجمل المساعدات الدولية، كما ساهم دعمه هذا في تعزيز بنية السلطات الوطنية الفلسطينية وساهم بشكل كبير في ترميم البنى التحتية المتدهورة في الضفة الغربية وقطاع غزة. [3]

المبحث الثاني: موقف الاتحاد الأوروبي من قضايا جنوب المتوسط الهجرة غير الشرعية لموذجا :

تفاقمت الهجرة غير الشرعية خاصة في العقد الأخير من القرن العشرين من الشمال الإفريقي بوابة الجنوب الفقير لأوروبا غير الراغبة في استقبال المزيد من المهاجرين بعد أن كانت في حاجة ملحة إلى الأيدي العاملة المهاجرة لإعادة أعمارها بعد الحرب العالمية الثانية، بل أصبحت هاجسا يؤرق بلدان الاتحاد الأوروبي لما تطرحه من مشاكل من مختلف الأنواع، ونتيجة لذلك أصبحت قضايا الهجرة تصنف في أغلب الدول الأوروبية من أهم القضايا الأمنية خاصة بالنظر إلى العلاقة المحتملة بين الإرهاب والهجرة، حيث أصبح من

[1]محمد، المجدوب: **توجهات الاتحاد الأوروبي نحو القضية الفلسطينية وعملية السلام**، مجلة الدراسات شرق أوسطية، 2003، ص : 9.

[2] إسماعيل: المرجع السابق، ص: 28.

[3]المجدوب: المرجع السابق، ص : 10.

الاحتمالات الواردة وجود أعضاء جماعات إرهابية بين المهاجرين، وتدور الشبهات حول المسلمين من إفريقيا، وقد ركز الاهتمام من قبلها بشكل أساسي على ضرورة وقف توافد المهاجرين غير الشرعيين إلى الشواطئ الأوروبية بآليات أقل ما يقال عنها أمنية، بغية مواجهة هذه الظاهرة التي من شأنها تهديد اقتصادياتها، وبذلك أصبح الاتحاد الأوروبي ينظر إلى ظاهرة تدفق المهاجرين غير الشرعيين من الضفة الجنوبية إلى الشمالية للبحر المتوسط على أنها تشكل تهديدا على الأمن الأوروبي وهذا ما يؤدي إلى انتشار وتفاقم ظواهر أخرى[1] مثل: الجريمة المنظمة، تجارة المخدرات، التطرف الديني والعرقي، مما يؤدي إلى انتشار حالات عدم الاستقرار والأمن والتوترات.[2]

أولا: تعريف الهجرة غير الشرعية :

-الهجرة هي الاغتراب أو الخروج من أراضي إلى أخرى سعيا وراء الرزق.

-والهجرة غير الشرعية هي انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطريقة سرية مخالفة لقانون[3] الهجرة كما هو متعارف عليها دوليا.[4]

-وللهجرة غير الشرعية أسباب عديدة:

أ- الأسباب الداخلية :

1- الأسباب السياسية :

كغياب الديمقراطية وانتهاك حقوق الإنسان، عدم الاستقرار السياسي، تفشي الفساد المالي والإداري، الانقلابات العسكرية.

---

[1] مصطفى، مرسي: **توسع الاتحاد الأوروبي شرقا وأثره على معدلات الهجرة من الدول العربية جنوب البحر المتوسط**، شؤون عربية، العدد 119، 2004، ص : 56.

[2] آسيا ،بوعزيز: **سياسة الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية**، دراسات وأبحاث، المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، تصدر عن جامعة الجلفة، العدد 18، 2015/03/07، ص : 5.

[3] معجم الكافي: **شركة المطبوعات للتوزيع والنشر**، ط3، بيروت: 1994، ص : 1055.

[4] ناجي، عبد النور: **الأبعاد غير العسكرية في المتوسط، ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي**، مداخلة ألقيت في الملتقى الدولي بعنوان: الجزائر والمن في المتوسط، واقع وآفاق، جامعة قسنطينة، الجزائر: 2008، ص : 07.

2- **الأسباب الاقتصادية :**

مثل الانفجار السكاني، تفشي البطالة والفقر وما يترتب عليه من تدني لمستوى المعيشة وسوء الخدمات الصحية والتعليمية.

3- **الأسباب الاجتماعية :**

عدم توفر السلم الاجتماعي والفشل في جل المشاكل الاجتماعية مثل الفقر، البطالة وغيرها.

ب- **الأسباب الخارجية:**

منها الاستعمار الحديث: حيث يمارس الغربيون بعد خروجهم من مستعمراتهم استعمارا اقتصاديا لمعظم بلدان العالم بواسطة وسائل مختلفة مثل: الشركات المتعددة الجنسيات والتبعية الاقتصادية تحت غطاء التنمية والاستثمار، العولمة...إلخ.

ثانيا:الاهتمام الأوروبي بظاهرة الهجرة غير الشرعية :

لم تكن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تشكل خطر في الدول الأوروبية في بداية الثلاثينات إلى أواخر الستينات، وذلك لحاجة هذه المجتمعات[1]للأيدي العاملة، وبعدها أصبح تواجد المهاجرين في أر اضيها يشكل عائقا ، مما استوجب ضرورة اتخاذ قوانين تقلل دخلوهم إلى أراضيها لأن تواجدهم أصبح مشكلة تهدد أمنها واستقرارها وتجسد ذلك أكثر في أحداث 11 ديسمبر 2001 وترسخ بشكل كبير عقب الثورات العربية وما أحدثته من مشاكل سياسية كبيرة وكثرة اللاجئين في كل الدول العربية والأوروبية إلى غير ذلك من الأسباب.

أ- **مراحل تجريم الهجرة غير الشرعية في أوروبا :**

في بداية التسعينات، اكتفت الدول نسبيا باليد العاملة، مما جعلها تتخذ إجراءات قانونية تهدف إلى الحد من الهجرة غير الشرعية، وقد ازدادت هذه الإجراءات مع بداية

[1] هشام ،صاغر: **السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط**، ط1، 2010، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الإسكندرية، ص - ص : 88- 89.

تطبيق اتفاقية "شنجن" التي دخلت حيز التطبيق بدا من يونيو 1985 موقعه من طرف الدول فرنسا، ألمانيا، لوكسمبورغ، هولندا والتي تسمح لحاصل التأشيرة أي دولة من الدول الأوروبية الموقعة على هذه الاتفاقية بالمرور في أراضي بقية الدول.[1]

كما ازدادت إجراءات الحد من الهجرة غير الشرعية مر ة أخرى بعد سنة 1990 وفي عام 1995 أخذت هذه المرحلة طابعا أمنيا لجأت من خلاله الدول الأوروبية إلى إتباع سياسة أمنية من خلال تنفيذ مقررات "القانون الجديد للهجرة" الذي ينص على اتخاذ إجراءات صارمة بخصوص مسألة الهجرة وفي عام 1999 ازداد اهتمام الدول الأوروبية بموضوع الهجرة غير الشرعية إليها وموضوع طلبات اللجوء، لكن الذهاب إلى ايجاد سياسة أوروبية موحدة بين جميع بلدان الاتحاد لم ينضج إلا في " قيمة صالونيك" التي عقدت في يونيو 2003، في ظل التطورات السياسية والاندماجية التي انخرط فيها الاتحاد الأوروبي بعد التصديق على الدستور الموحد لهياكل الاتحاد الجديدة. [2]

ب- **التنظيم الأوروبي للهجرة غير الشرعية :**

نظمت سلطات الاتحاد الأوروبي العديد من الاجتماعات الثنائية والجماعية لإيجاد حلول لظاهرة الهجرة غير الشرعية وتزايد مخاطرها على دول الاتحاد ومن هذه الاجتماعات:

- في 2006 عقد مؤتمر أوروبي- إفريقي لمكافحة الهجرة السرية.
- في 2008 عقد مؤتمر باريس وتم اعتماد اتفاقية الاتحاد الأوروبي للهجرة واللجوء باقتراح من فرنسا لتنظيم تدفق موجات الهجرة وشارك في مؤتمر باريس نحو 80 وفدا ومن بينها وفود الـ 27 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي و27 دولة إفريقية وغيرها.[3]

---

[1] بوعزيز: المرجع السابق، ص: 6.

[2] مرسي: المرجع السابق، ص: 57.

[3] ناصر، حامد: **إشكاليات الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي**، مجلة السياسة الدولية، العدد 159، القاهرة: يناير2005، ص:190.

ثانيا: آليات الاتحاد الأوروبي في مكافحة الهجرة غير الشرعية :

تبنت الدول الأوروبية آليات متعددة لمحاولة الحد من الهجرة منها:

1- **الآليات الأمنية :**

من بين هذه الآليات ما يلي :

أ- **الهيئات المختصة :**

1- **تشكيل قوات الأور فورس :**

هي عبارة عن قوة خاصة يمكنها التدخل برا، بحرا لاعتبارات أمنية وا إنسانية، تقررها القيادة العامة لهذه القوات التي تشكلت عام 1996، بقرار من الدول الأوروبية الأربع المطلة على حوض المتوسط: فرنسا، إيطاليا، البرتغال، إسبانيا تشكل من قوات برية Euro farceوقوات بحرية Euro-Mar-force حماية أمن واستقرار الحدود الجنوبية الأوروبية وفي عام 2002 شكلت أوروبا قوات التدخل السريع The rapide réaction force.

2- **إنشاء وكالة فر ونتكس :**

هي هيئة مستقلة متخصصة مكلفة بتنسيق التعاون العمليات بين الدول الأعضاء في ميدان حماية الحدود تعرف باسم Frontiste أنشأها الاتحاد الأوروبي في أكتوبر 2004 لتشديد الحراسة على الحدود الأوروبية للحد من الهجرة غير الشرعية من مهامها:

- تطوير الأبحاث ذات الصلة بالسيطرة على الحدود الخارجية ومراقبتها.
- تزويد الدول الأعضاء بالدعم اللازم في تنظيم عمليات العودة المشتركة.[1]

[1] ناصر، بن حمد لحنايا: **الهجرة غير الشرعية، ورقة عمل مقدمة في الدورة التدريبية**، التنمية المهارات الإدارية في إدارات الأحوال المدنية في الدول العربية، 2013/05/27، ص - ص : 07- 08.

ب- الآليات بموجب الاتفاقيات الأمنية :

1- اتفاقية الإدخال :

يسعى الاتحاد الأوروبي في إطار مكافحة الهجرة غير الشرعية إلى إبرام اتفاقيات تتعلق بإعادة أي شخص دخل إلى أراضي دولة أخرى بطريقة غير شرعية ومن أجل هذا عمل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى إقناع البلدان الأصلية للمهاجرين والدول التي يمرون عليها بالموافقة على عقد اتفاقيات فعادة الإدخال في إطار السياسات المتعلقة بالمساعدات الإنمائية التي تنتهجها.

2- الاتفاقيات الأمنية المشتركة :

تبنت دول الاتحاد الأوروبي سياسة التعاون المشترك مع دول الشمال الإفريقي، من خلال إبرام اتفاقية ثنائية وأخرى جماعية أهمها:

2-1-الاتفاقية المبرمة بين ليبيا وا يطاليا :

عقدت بطرابلس 2007وبموجبها تنظم ليبيا وا يطاليا دوريات بحرية بعدد ستة قطع بحرية معارة مؤقتا من إيطاليا، يتواجد على[1] متنها طواقم مشتركة بين البلدين لغرض أعمال التدريب وغيرها، كما تقوم هذه الوحدات البحرية بعمليات المراقبة والبحث والإنقاذ سواء في المياه الإقليمية الليبية أو الدولية.

2-2-الاتفاقية المبرمة بين تونس وا يطاليا :

تفضي أيضا بتزويد إيطاليا لتونس بالمعدات والأجهزة، وعقد دورات تدريبية سنوية لأفراد الشرطة المختصين في مكافحة الهجرة غير الشرعية.

[1] أحمد، طاهر: **سياسة الهجرة وتأثيرها في الوحدة الأوروبية**، مجلة السياسة الدولية 2011، الأهرام، عن الموقع Sigassa.org.eg

2-3- اتفاقية إسبانيا والمغرب :

هي مذكرة تفاهم وقعت عام 2013 للحد من الهجرة غير الشرعية بموجب هذه الاتفاقية يسمح لـ 200 عامل موسمي من المغرب العمل في إسبانيا لمدة تزيد عن 09 أشهر وهي تعد نموذجا للاتفاقيات الناجحة في إطار مكافحة الهجرة غير الشرعية.[1]

2-4-اتفاقية إيطاليا والجزائر :

بموجب هذه الاتفاقيات تم ترحيل كل المهاجرين الجزائريين غير الشرعيين وقد تم ترحيل أكثر من مليون شخص، وقد قدمت الحكومة الإيطالية ألف تأشيرة عمل الجزائر بين عامي 2008- 2009.[2]

2- الآليات السياسية :

تتمثل في:

أ- بيان الرباط 2006 :

في 2006/07/13 طلبت حوالي 60 دولة إفريقية وأوروبية مساعدا للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين لمعالجة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا وأوروبا وقد صدر بيان يتضمن أسس التعاون في معالجة المشكلة مع احترام حقوق وكرامة المهاجرين واللاجئين وتوفير الحامية الدولية كما دعي البيان المنظمات الدولية إلى المساعدة في تنفيذ التوصيات المتفق عليها.

ب- ميثاق الهجرة واللجوء :

يعتبر التزاما سياسيا للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء من أجل بناء سياسة أوروبية مشتركة حول الهجرة واللجوء، حيث يسعى هذا الميثاق إلى وضع سياسة عادلة وفعالة في

[1] بوعزيز: المرجع السابق، ص: 11.

[2] الحنايا: المرجع السابق، ص- ص : 11- 12.

التعامل مع التحديات التي تفرضها الهجرة والفرص الايجابية التي تصاحبها، وهكذا تبنت الدول الأوروبية ميثاق الهجرة الذي تقدمت به فرنسا 2008/07/07.[1]

3- **الآليات الاقتصادية :**

منها:

أ- **الآليات الأوروبية للجوار والشراكة :**

من أهدافها:

1- دعم التحول الديمقراطي و تشجيع حقوق الإنسان.

2- تسيير الانتقال إلى اقتصاد السوق وتشجيع التنمية المستدامة.

3- تشجيع التعاون في السياسات المصلحة المشتركة مثلا: في مجال مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية. [2]

ب- **التعاون من أجل التنمية :**

إن تنمية اقتصادات الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية تعد إحدى الطرق الكفيلة لإيقاف الهجرة غير الشرعية اعتمادا على التنمية باعتبارها العامل المساعد في توفير مناصب الشغل وا زالة الفوارق في المعيشة بينها وبين الدول المستقلة مما يؤدي إلى إيقاف ضغط الهجرة، وتتم التنمية عن طريق دعم الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية وتشجيع دعم الاستثمار الأجنبي الأوروبي إلى المنطقة المتوسطية وكذا التحرير المبادلات التجارية.[3]

[1] أسامة، مخصر: **التعاون المتوسطي**، مركز المحروسة والتدريب والنشر، القاهرة، ص : 223.

[2] الكردي: المرجع السابق، ص: 229.

[3] المرجع نفسه، ص: 222.

أصبح الاتحاد الأوربي قوة عالمية كبرى من النواحي الاقتصادية، حتى صار البعض يتحدثون بوصفه عملاقا اقتصاديا، إذ أن له نفوذه الكبير في منظمات التجارة العالمية وهيئات الأمم المتحدة والمتخصصة وقمم العالم حول البيئة والتنمية... الخ، كما انه يمتلك قدرات اقتصادية كبيرة تعتمد بالدرجة الرئيسية على تجارتها الدولية، وانتهاجه سياسة نقدية موحدة ممثلة باليورو، وأن تلك القدرات الاقتصادية كانت قد انعكست على قدراته على التأثير في السياسة الدولية، وتشير الدلائل إلى أن الاتحاد الأوربي سيبرز كقوة اقتصادية كبيرة تنافس الولايات المتحدة الأمريكية واليابان على حد سواء في القوة الإنتاجية والطاقة الاستيعابية، والذي انعكس بدوره على قوة الاتحاد الأوربي، وتأثيره الدولي، وبينما عادت أوربا الأبطأ في القرن العشرين، فإنها تبدو القوة العظمى والأقوى في القرن الواحد والعشرين لا سيما من الناحية الاقتصادية، كما أكد ذلك لسترثرو بقوله: "أن البيت الأوروبي، بعد ضم شرق ووسط أوربا، يتحول إلى عملاق اقتصادي قادر على أن ينتج اقتصاديا ما تنتجه أمريكا واليابان معا".[1]

واستند الاقتصاد الأوربي بدوره على مجموعة من السياسات التي انتهجها الاتحاد الأوربي في هذا المجال من أهمها:

1-الدعم الكبير الذي تحظى به السياسة الزراعية:

فقد عمل الاتحاد الأوربي على تقديم الدعم الكبير للمزارعين الأوربيين عن طريق تخصيص مبالغ كبيرة يحصلون عليها من صندوق التعويضات التابع للمفوضية الأوربية بهدف تحقيق وفرة الإنتاج وبأسعار رخيصة، سواء كانت الأسواق رائجة أو راكدة، وتقوم هذه

[1]- نقلا عن: فؤاد ،العش: **النظام العالمي الجديد، الخمس رؤوس الحقيقية والوهم**، دمشق، دار الجمهورية للنشر والتوزيع والطباعة: 1994، ص : 103.

السياسة على إتباع أسلوب الحماية الزراعية والصناعية للدول الأعضاء أي وضع عراقيل أمام التجارة الدولية ليتمكن من المنافسة عمن سواه.[1]

2- العملة الأوربية الأورو Euro:

أطلق اليورو في يناير 1999، وقد انتقل بالعالم الأوربي من دائرة الخيالات إلى دائرة الواقع، فقد باتت العملة هي المحرك الخاص بالبناء الأوربي لسنوات أخرى قادمة لأنها الأداة الفاعلة الوحيدة التي ستغير وجه الاتحاد الأوربي بشكل كامل، لذلك من الضروري أن يكون اليورو الهدف الرئيسي للسياسة الأوربية لما سيحققه من مصالح حيوية للاتحاد الأوربي، وسبيلا لحل أغلب التحديات التي تحول دون قيامه عبر ثلاث محاور: أولها: يحدد الإطار السياسي للاتفاقية بدعوة الأطراف إلى تطبيق شروط الاستقرار والحسم النقدي بما فيها العقوبات الموقعة على برامج الاستقرار المقدمة إلى المفوضية. وثانيها: هو تقوية إجراءات الرقابة والتعاون للسياسات الاقتصادية التي نصت عليها اتفاقية ماستريخت. أما المحور الثالث فيحدد القاعدة الخاصة بتنفيذ الإجراءات المتعلقة بالعجز المتكرر عن الوفاء بالمعايير المطلوبة.[2] **3- العجز في الاقتصاد الأمريكي:** إن تعاظم دور الاتحاد الأوربي في الحياة الاقتصادية العالمية سوف يكون على حساب ضعف الاقتصاد الأمريكي، يعاني العجز والركود وارتفاع مستوى الديون الخارجية منذ منتصف عقد التسعينات، ويرجع ذلك إلى عدم استقرار الوضع النسبي للاقتصاد الأمريكي عالميا وتدهوره، مقابل ارتفاع معدل النمو في الاتحاد الأوربي أحسن عن تذبذب الوضع التنافسي للصادرات الأمريكية، وهناك توقعات تؤشر على زيادة نسبة العجز في السنوات القادمة، لا سيما أن الولايات المتحدة الأمريكية في مصادر قوتها الرئيسية لن يمكنها من الاستمرار في أداء الدول المالي الدولي المؤثر

[1]- صلاح الدين، حسن السيسي: **الاتحاد الاوروبي والعملة الأوروبية الموحدة اليورو** ، السوق العربية المشتركة الواقع والطموح ، ط1، عالم الكتب، القاهرة : 2003 ، ص:17.

[2]- الكردي:المرجع السابق، ص :226.

بسبب تفاعل الأزمات الداخلية مع إمكانية ظهور قوى قطبية ذات قدرات اقتصادية وتكنولوجية متطورة بإمكانها أن تشارك الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة التفاعلات الدولية، وكذلك لا يمكن غض النظر عن الأزمة الاقتصادية الدولية التي حدثت في 2008م، التي عصفت بالاقتصاد العالمي من جهة والاقتصاد الأمريكي مكن جهة أخرى.[1]

ومن هنا يمكننا أن نتعرف على بعض نشاطات الاتحاد الأوربي الاقتصادية في الساحة الدولية، ، فهو يقيم عدة علاقات دولية مع الدول العربية وغير العربية لتنشيط الاقتصاد، وهي عبارة عن برامج لتحقيق التنمية والاستثمار مع مختلف بلدان العالم، كما يقدم المساعدات الإنمائية للدول النامية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وغيرها.

ومن بين هذه الأعمال نذكر ما يلي:[2]

- **سياسة الجوار الأوربية:** تهدف هذه السياسة للاتحاد الأوربي إلى تقريب أكثر بينه وبين البلدان المجاورة من أجل المصلحة المشتركة، وصنعت سياسة الجوار بعد اكتمال توسيع الاتحاد في 2004 ... وأكد الاتحاد الأوربي أهمية العلاقات مع البلدان المجاورة له معتمدا السعي إلى تطبيق نهج "المزيد من التمويل لمزيد من الإصلاح". كما أن سياسة الجوار الأوربية تدعم الإصلاحات السياسية والاقتصادية في ستة عشر بلدا مجاورا، من أجل تشجيع الازدهار الاقتصادي في كامل المنطقة، وتم تصميمها بشكل يضمن تعميق التعاون الثنائي أكثر مما سبق بين الاتحاد الأوربي وكل البلدان المجاورة، والبلدان الستة عشر المشاركة هي: الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، المغرب، الأراضي الفلسطينية، سوريا، تونس، بالنسبة لمنطقة الجنوب، وأرمينيا، أذربيجان، روسيا البيضاء، جورجيا، مولدوفا، أكرانيا من منطقة الجوار الشرقية.

[1] - الكردي: المرجع السابق، ص : 228.

[2] - المرجع نفسه :ص: 230.

وتعد علاقات الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية وثيقة جدا لأنها تعتمد على غيرها من المناطق الأخرى على مجموعة من الروابط منها الروابط الاقتصادية إذ تمثل المنطقة العربية بثرواتها الطبيعية ومواردها البشرية منطقة حيوية للاتحاد الأوروبي، في توفير مصادر أولية لصناعاته بأقل الأسعار أو سوق لتصريف منتجاتها بأعلى الأسعار.[1]

وتتركز أهم مجالات العلاقات الاقتصادية في الاستثمارات والتجارة ... وانتقال العمالة، فعلى الصعيد التجاري يعد الوطن العربي أكبر شريك تجاري للاتحاد الأوربي من أهم الشركاء التجاريين هما كل من فرنسا وألمانيا، وا يطاليا والمملكة المتحدة، ونقطة انطلاق العلاقات العربية الأوربية الحقيقية كانت بعد أحداث فلسطين 1947، كما كان الحوار العربي الأوربي في بداية السبعينات هو البداية الحقيقية لوضع نقاط التفاهم والتعاون التدريجي للعلاقات الأوربية العربية، والتي كان وراءها مجموعة من الأسباب منها:

-أزمة النفط عام 1973:* والتي أدت دورا حاسما في دفع الاتحاد الأوربي للحوار من أجل تأمين تدفق النفط بصورة مستمرة وبأسعار مناسبة.

- الحفاظ على السوق المتوسطية كسوق تجارية للمنتجات الأوربية.

- وفي أعقاب الحرب الباردة تطورت مواقف الدول الأوربية اتجاه القضايا العربية مع بدء ظهور هوية أوربية موحدة ومستقلة نسبيا وظهور ما يسمى السياسة المتوسطية للاتحاد الأوربي.

---

[1]- زهير ،بوعمامة: **السياسة الأوربية للجوار، دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوربي**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باجي مختار، عنابة، مجلة المفكر، العدد 5، ص : 242.

* - أزمة النفط عام 1973، بدأت في 15 أكتوبر 1973، عندما قام أعضاء منظمة الدول العربية المصدرة للبترول الأوبك بإعلان حظر نفطي لدفع الدول الغربية لإجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة في حرب 1967، والأوبك أعلنت أنها ستوقف إمدادات النفط للولايات المتحدة والبلدان الأخرى التي تؤيد إسرائيل في صراعها مع سوريا ومصر والعراق، عن: ويكيبيديا الموسوعة الحرة، .www.wikipedia.org بتاريخ: 2016/03/08، على الساعة 18:15

المبحث الأول: الشراكة الأورومتوسطية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي :

تعريف الشراكة الأورومتوسطية :

تعرف الشراكة من وجهة النظر الأوربية بأنها "عبارة عن عملية لتوسيع الدعم الأوروبي للدول التي تعاني من مشاكل جمة، من خلال دعوتهم للدخول في النظام الرأسمالي لمواكبة التطورات الجديدة والتقدم الهائل في شتى الميادين والاندماج في الاقتصاد العالمي وفقا لمنطلق الانفتاح الاقتصادي والتجاري السائد في عالم اليوم.

أما الشراكة الأورومتوسطية أو عملية برشلونة، بدأت عام 1955، من خلال مؤتمر برشلونة الأورومتوسطي، والذي اقترحته إسبانيا ونظمه الاتحاد الأوربي لتعزيز علاقاته مع البلدان المطلة على البحر المتوسط في شمال إفريقيا وغرب آسيا، وتضم الشراكة الأورومتوسطية اليوم 43 عضوا، 27 من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي، و16 دولة في الشراكة أ(لبانيا، الجزائر، البوسنة والهرسك، كرواتيا، إسرائيل، مصر، الأر دن، ليبيا، موريتانيا، موناكو، الجبل الأسود، المغرب، سوريا، وتونس)، فضلا عن السلطة الوطنية الفلسطينية ... الخ.[1]

1-اتفاقيات التعاون:

سعت الدول العربية ومن خلالها الدول المغاربية بعد حرب 1973، وتصحيح أسعار النفط إلى إجراء حوار مع المجموعة الأوربية، طالبت فيه بمناقشة كافة أوجه العلاقات التي تربطها، غير أن الجانب الأوربي أصر أن يكون الحوار مقتصرا فقط على الجانب الاقتصاد وكيفيات التعاون فيه، هذا الحوار تمخض بعد ثلاث سنوات للوصول إلى ثلاث اتفاقيات مع الدول المغاربية المركزية (تونس، الجزائر، المغرب) عام 1973.

[1]- عبد القادر رزيق ،المخادمي: **الاتحاد من أجل المتوسط، الأبعاد والآفاق**،ديوان المطبوعات الجامعية: 2009، ص:31.

2- محتوى اتفاقيات التعاون:

هذه الاتفاقيات جاءت لتعزيز التعاون الشامل بين الطرفين المتعاقدين، بغرض الإسهام في التنمية* الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة من الدول المغاربية المتعاقدة مع الاتحاد الأوربي، والمساعدة على تقوية العلاقات بينهما، الأمر الذي يستدعي اتخاذ إجراءات في مجال التعاون الاقتصادي والفني والمالي وفي مجال التجارة، والملاحظ على هذه الاتفاقيات الثلاث كونها متماثلة من حيث صيغتها وانحصرت بعض الاختلافات أساسا من دولة لأخرى في التخفيضات الممنوحة للمنتجات الزراعية، ولقد شمل القسم الأول من الاتفاقية مجالات التعاون الاقتصادي والفني والمالي، بينما تناول القسم الثاني مجالات التعاون التجاري، وحدد التفصيلات التي يمنحها كل الطرفين للآخر، فمن ناحية الجانب الأوربي قدم التسهيلات التالية:[1]

- الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية*على وارداته والمنتجات الصناعية بحيث تخفض هذه الرسوم بنسبة 80% عند انطلاق العمل بالاتفاقية، ثم تزول كلية بعد السنة الأولى للاتفاقية.

- تخفيض التعريفة على قائمة مختارة من المنتجات الزراعية لفترات محدودة من السنة، ولكميات تحدد سنويا وتختلف كذلك من دولة إلى أخرى، حسب التعاون في هيكل الصادرات الزراعية.[2]

---

* - التنمية: أول من استعمل هذا المصطلح بوجين ستيلي حين اقترح خطة تنمية العالم 1989، يقصد بها احداث تطور في مجال ما بواسطة تدخل أطراف واستعمال أدوات من أجل الوصول الى التطور والرقي، ومعنى التنمية انطلاقا من النضرة الاقتصادية هي: عملية تعبير شاملة ومتكاملة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق نمو اقتصاديات البلدان ومحسن لمستوى حياة الإنسان، نقلا عن: كبداني، سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012، ص: 20

[1] - فاطمة الزهراء ،رقائقيه: **الشراكة الأور متوسطية رهانات حصيلة وآفاق التجربة الجزائرية والعقبات المحيطة**، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع: 2015، ص : 37.

* - الرسوم الجمركية: هي ضرائب تفرض على السلع التي تستوردها دولة من أخرى، وتستخدم عدة دول التعريفة الجمركية لحماية صناعاتها من المنافسة الأجنبية، نقلا عن: مداني، لخضر: تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية الاقليمية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص: 24.

[2] - وفاء، نسيم: **التعاون الأورومتوسطي (عملية برشلونة)**، مجلة السياسة الدولية، العدد 138، أكتوبر 1999، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ص : 248.

وقد نصت الاتفاقية على إنشاء مجلس للتعاون يشرف على تنفيذ الاتفاقيات متكون من أعضاء ينتمون للطرفين المتعاقدين، يقوم هذا المجلس بتحديد بروتوكولات ملحقة للاتفاقية، فقد أعيدت صياغة البروتوكولات عام 1988 عندما بدأت الجماعة الأوربية بتطبيق نظام التصنيف الجمركي المنسق بالكيفية التي توافق هذا النظام، زيادة على بروتوكول آخر يحدد المبادئ التي يتم بموجبها التعاون الفني والمالي، وقواعد مشاريع المعونة الفنية وشروط القروض التي يقدمها البنك الأوربي للاستثمار ويجري تحديد البروتوكولات المالية على خمس سنوات، وتحدد فيها المبالغ التي تقدمها الجماعة سواء المنح من ميزانيتها أو كقروض من البنك الأوربي للاستثمار والتي ينتهي آخرها عام 1996.[1]

أما فيما يخص التسهيلات المقدمة من جانب الدول المغاربية للاتحاد الأوربي:

اقتصرت على التزام البلدان المغاربية بقاعدة الدول الأولى بالرعاية، وتلتزم بتطبيق قاعدة المعاملة الوطنية التي تنص عليها المادة 03 من الجات، كما تجيز الاتفاقية تطبيق ما تضمنته المادة 06 من الاتفاقية الجات، بشأن مقاومة الأغراق، ويلاحظ أن منتوجات الدول المغاربية خاصة تونس والمغرب كانت أغلبها زراعية ونسيجية تحصل على تخفيضات وفق حصص مقيدة زمنيا وكميا، ففي كل سنة يحدد الاتحاد الأوربي كميات المنتجات الزراعية التي تمنح تفضيلات معينة، كما تحدد الأسعار المرجعية لبعض السلع مثل: النبيذ وزيت الزيتون، وهو ما تأثرت به تونس خاصة، وقد استطاعت كل من تونس والمغرب تحسين شروط الكميات والمواسم أُناء عمليات التفاوض السنوية المتتالية حول حصص السلع الزراعية، غفير أن انضمام دول جنوب أوربا ذات الإنتاج الزراعي الهام إلى الاتحاد الأوربي وحصولها على حرية النفاذ إلى سوقه ساهم في إضعاف المزايا والتفضيلات التي كانت في

[1]- شريط، عابد: **دراسة تحليلية وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية، حالة دول المغرب العربي**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة الجزائر: 2003، ص : 81.

صالح الدول المغاربية، وقد أقره مجلس الاتحاد الأوربي في 1987/09/28، بروتوكولات جديدة ألحقت بالاتفاقيات المتوسطية، يتم بموجبها إزالة ما تبقى من رسوم على السلع الزراعية التي تخصص في إنتاجها كل من إسبانيا والبرتغال، وذلك بالتوازي مع ما منح للدول المغاربية .

إذا كان الهدف المحدد لهذه الاتفاقيات التعاونية مع المجموعة الأوربية هو الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول المغاربية فقد اتخذت صيغة التعاون في مجالات مختلفة على عكس الاتفاقية السابقة لسنوات الستينات والسبعينات، والتي كانت تقتصر على الجانب المالي والتجاري والتقني. [1]

3- المساعدات المالية:

أربع بروتوكولات كمساعدات مالية للدول المغاربية على غرار دول المشرق العربي، ابتدأت عام 1976 مباشرة بعد التوقيع على الاتفاقيات وينتهي الرابع منها عام 1996، ومدة كل واحد خمس سنوات، تكون في شكل قروض من البنك الأوربي للاستثمار، باعتباره هيئة مالية للمجموعة الأوروبية مع شروط تفصيلية محددة وفقا لظروف كل حالة على حدى، وقد خصصت هذه المساعدات المالية في الميادين التالية: مشاريع استثمار في الإنتاج والمنشآت الإنتاجية والبيئية، نشاطات التعاون التقني سواء التمهيدية أو اللاحقة لمشاريع استثمارية، نشاطات التعاون في ميدان البحث والتكوين. [2]

4- التبادل التجاري:

حتى عام 1977، كان قد تم إبرام العديد من الاتفاقيات المفتوحة للتعاون التجاري بين المجموعة الأوربية والدول المغاربية، وقد نصت تلك الاتفاقيات على حرية دخول كافة

[1]- رقايقية: المرجع السابق، ص: 39.

[2]- عبد الكريم ،هانئ :**التعاون المالي الاور ومتوسطي بين الاتحاد الاوروبي وبلدان المغرب العربي**، أطروحة دكتوراه في القانون ،كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس، الدار البيضاء:2004، ص : 69.

المنتجات الصناعية من الدول المغاربية المشاركة إلى السوق الأور بية، كما تضمنت امتيازات جمركية بشأن المنتجات الزراعية، وذلك دون أن تلزم السوق شركاءها التجاريين بمبدأ المعاملة بالمثل أسوة ببقية الدول النامية، ومع ذلك فقد ظهرت بعض العقبات إزاء التدابير التجارية التفضيلية نظرا لوجود مصالح متضاربة مع السوق الأوربية في مجالات الصادرات الزراعية والصناعية، وخاصة بعد انضمام اليونان وا إسبانيا والبرتغال إلى عضوية السوق الأمر الذي أدى إلى الحد من الامتيازات التجارية الممنوحة للدول المغاربية في صناعة المنسوجات والجلود والمنتجات الزراعية التي تعتبر في الوقت نفسه سلعا تصديرية رئيسية لكل من إسبانيا والبرتغال واليونان، وفي عام 1987 تم إبرام اتفاقية إضافية سمحت من خلالها دول السوق الأوربية إلى الدول المغاربية المحافظة على المعدلات التقليدية لصادراتها وا لغاء الرسوم الجمركية على عدد من المنتجات الزراعية بالتدريج، وصولا إلى إلغائها بالكامل لاحقا، وذلك للحد من آثار انضمام كل من إسبانيا والبرتغال، على حجم الصادرات الزراعية للسوق الأوروبية.[1]

تنقسم المبادلات الاقتصادية بين الدول الأوروبية وحول المغرب العربي المركزية إلى قسمين: القسم الأول: خاص بالمبادلات في مجال الطاقة، والقسم الثاني خاص بالمبادلات في مجال التجارة.

تمتلك دول المغرب العربي ثروات هامة من النفط والغاز بالنسبة للجزائر والفوسفات بالنسبة للمغرب وتونس، إلا أن أزمة البترول خلال عام 1980، أدت بالدول الأوروبية إلى انتهاج سياسة طاقية تمكنها من الحصول على هذه المواد مقابل تسهيلات مالية واقتصادية. فالواردات الفرنسية من النفط والغاز الجزائري بلغت 95% وبلغت لإيطاليا 87% ولإسبانيا 51% عام 1982، أما الفوسفات فتعد إسبانيا أكبر مستورد له حيث بلغت 90% عام 1980 من المغرب، و51% من تونس بينما تستورد إيطاليا 49% من الفوسفات المغربي.

[1]- عابد: المرجع السابق، ص : 85.

أما المبادلات في مجال التجارة فقد شهدت انتعاشا ملحوظا في الواردات والصادرات للألبسة حيث تستورد دول المغرب العربي 34% من صادرات الأوربية، كما تشمل المبادلات التجارية تصدير السمك من المغرب إلى إسبانيا وا يطاليا، وكذا الصادرات في الخضر والفواكه من المغرب نحو فرنسا 20% من مجموع الصادرات المغربية .

5- الاستثمار الأجنبي المباشر:

ومن بين الآمال المنطقية لدول المغرب العربي المركزية هو ارتفاع نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر* من خلال اتفاقية التعاون مع الاتحاد الأوربي في مجال الاستثمار مثلما هو مهتم باستثمار رؤوس الأموال في مناطق أخرى يعتبرها أكثر ضمانا وربحا.

إن الاتحاد الأوربي لم يساهم بقدر تطلعات دول المغربي العربي وكانت حصته من رأس المال المستثمر بهذه الدول الضعيفة جدا بالمقارنة ما تم استثماره في مناطق أخرى من آسيا وأمريكا اللاتينية وأوربا الشرقية.

تبريرات الاتحاد الأوربي لانخفاض معدلات تدفق الاستثمارات في الدول المغاربية كثيرة منها:

- عدم التأكد الاقتصادي للمردودية.
- عدم توافر المنشآت المدعمة للاستثمار مثل النقل والاتصالات وتصدع الأسواق وعدم وجود يد عاملة مؤهلة بحجم هذه الاستثمارات والتشريعات القانونية غير الملائمة للممارسات الإدارية المعرقلة مثل الرشوة والبيروقراطية... الخ، كل هذه العناصر من شأنها أن تحجم من إقبال المستثمرين و من محاولة خلق مؤسسات وشركات اقتصادية.[1]

[1]- رقايقية: المرجع السابق، ص: 41.

6_إنشاء منطقة للتجارة الحرة:

تحدد عام 2010 تاريخا لإقامة منطقة للتجارة الحرة بمقتضى اتفاقيات الشراكة الجديدة مع الدول المتوسطية ويتم هذا الإنشاء للمنطقة بصفة تدريجية، فمن خلال المرحلة الأولى يتم تحرير التبادل التجاري في إطار علاقات الاتحاد الأوروبي مع كل دولة متوسطية على حدى، هذا التحرير للمبادلات التجارية يكون مطابقا للالتزامات التي تفرضها اتفاقية مراكش (المنظمة العالمية للتجارة) وخلال فترة زمنية أقصاها اثنا عشر سنة، ابتداء من تاريخ الدخول في تطبيق اتفاقية الشراكة، ففي مجال السلع الصناعية يبقى العمل بالاتفاقيات القديمة التي تسمح بدخول هذه المنتجات الصناعية[1] للأسواق بكل حرية ويتم خلال المرحلة الانتقالية تدعيم القطاع الصناعي للدول المتوسطية، حتى يقف أمام المنافسة للسلع الأجنبية، بينما المنتجات الزراعية يتم تحريرها تدريجيا وتخضع المعاملة التفضيلية، وتهتم المر حلة الثانية بالنسبة للدول المتوسطية الدخول في حورا شامل بينها بغرض إحداث التبادل التجاري الحر فيما بينها وهذا بهدف تطوير التجارة بين الإقليم للدول المتوسطية الجنوبية والتي لا تتمثل حاليا إلا نسبة 5% من تجارتها الخارجية.

7- التعاون الاقتصادي:

ذلك من خلال تحقيق تنمية اقتصادية متواصلة ومتوازنة، واستمرار الحوار بين حول مشكلة الديون بالنسبة للدول المتوسطية في المنابر المعينة لها، ويهدف هذا التعاون الاقتصادي إلى تسريع معدلات التنمية الاقتصادية، وتحسين الأوضاع المعيشية وتقليص فجوة التنمية بين المنطقتين الأوروبية والمتوسطية، وتشجيع التعاون والتكامل الإقليميين، واتخذا إجراءات مناسبة فيما يتعلق بقواعد المنشأ والشهادات الخاصة به وحماية حقوق الملكية الفكرية والملكية الصناعية وسيادة المنافسة وا إتباع سياسة مبنية على قواعد

[1]- يوسف، العبودي: **الشراكة الأورومتوسطية ودورها في التنمية واستمرار منطقة حوض المتوسط**، جريدة العلم، بتاريخ 2010/03/25.

اقتصاديات السوق، وتكامل الاقتصاد الوطني وتعديل منع التحديث للهياكل الاقتصادية والتشجيع مع تطوير الاقتصاد الخاص والنهوض بقطاع الإنتاج وا ٍقامة إطار إداري ملائم لاقتصاد السوق وا ٍقامة آليات لتشجيع نقل التكنولوجيا.[1]

وعموما هذه أهم الأهداف التي يتوخى الطرفان المشاركان تحقيقها، وقد حددت عدة مجالات للعمل بهذا الشأن والوصول إلى أهداف المتوخاة نذكر منها:

-التسليم بأن التنمية الاقتصادية يجب أن تبنى على كل المدخلات المحلية الموجهة للاستثمار الأجنبي المباشر والتأكيد على أهمية خلق مناخ لائق للاستثمار وا ٍزالة كل العوائق التي تعترضه بما يعزز نقل التكنولوجيا وتشجيع الصادرات.

- تشجيع منشآت الأعمال من الدخول في اتفاقيات مع بعضها البعض.[2]

- التأكد على التعاون الإقليمي على أساس اختياري بهدف تنمية التجارة بين الطرفين الشركاء.

- تنسيق البرامج متعددة الأطراف القائمة إضافة لخطة العمل المتوسطية والعمل على التوفيق بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة في السياسات الاقتصادية المختلفة.[3]

- الاعتراف بالدور المحوري لقطاع الطاقة في المشاركة الأوروبية المتوسطية وتعزيز التعاون وتكثيف الحوار في مجال سياسات الطاقة والعمل على إيجاد الأطر المناسبة لتسيير شركات الطاقة ونشاطاتها.

- تعزيز طاقات البحثوالتطوير وا ٍنشاء شبكات عملية لتشجيع مشاريع البحث المشتركة باعتبارها ركيزة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

---

[1]- محمد ،الأطرش: **حول التوحد الاقتصادي العربي والشراكة الأورومتوسطية**، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز الدراسات الوحدة الغربية، العدد 2001:272، ص : 88.

[2]- المرجع نفسه: ص : 90.

[3]- ميشال ،أبو نجم: **الاتحاد من أجل المتوسط ألبني مستقبلا مشتركا الدول المشاركة بالإجماع**، جريدة الشرق الأوسط يوم 2009/07/09، العدد 10816.

- زيادة على تعزيز وتشجيع كل ما هو مؤهل للنهوض باقتصاديات البلدان المشاركة مثل الاعتراف بدور المرأة في التنمية والمحافظة على الثروة السمكية وتطويرها والمحافظة على الثروة المائية وتنميتها.

8- التعاون المالي:

أهمية التعاون المالي تكمن في أنه المسؤول عن نجاح أو فشل اتفاقيات المشاركة، ولهذا فقد أعطي هذا الجانب الاهتمام الكبير وا يجاد الآليات الناجحة في تعاون مالي يخدم الأطراف المشاركة، ويعود بالفائدة على الجانبين.[1]

إن كل ما حدد من تعاون اقتصادي وحتى سياسي واجتماعي، لا يمكن أن يعرف نجاحا وتحقيقا لأهدافه ما لم يرافق بمعونات مالية تقدمها دول الاتحاد الأوروبي إلى الدول المتوسطية في إطار اتفاقية الشراكة، والاتحاد الأوروبي وضع تحت تصرف الدول المتوسطية في التعاون للفترة 1995-1999 ما قيمته 4685 مليون إيكو هبة لها زيادة على المقدمة في شكل قروض من البنك الأوروبي للاستثمار، وقد وصل المبلغ الكلي سواء في شكل هبات أو في شكل قروض إلى مليارين إيكو، وهذا يمثل زيادة بنسبة 50% بالفترة الخامسة السابقة، أكثر من 70% من المبلغ ممنوحة في شكل هبات أي ما يعادل 3475 مليون إيكو أعطيت للدول المتوسطية في إطار برنامج "ميدا MIDA"، الذي يعتبر وسيلة للتحول الاقتصادي للدول المتوسطية.[2]

---

[1]- محمد محمود، الإمام وآخرون: **الشراكة العربية الأوروبية في كتاب الشراكة الاقتصادية العربية**: تجارب وتوقعات، دار الكنوز العربية: 2000، ص : 112.

[2]- عباس هاشم ،عزيز: **الحوار الأوروبي المتوسطي**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد: 2001، ص : 135.

المبحث الثاني: برنامج "ميدا" في إطار الشراكة الأورومتوسطية نموذجا لتحقيق التعاون الاقتصادي والمالي :

من بين ما جاء في مؤتمر برشلونة 1995 التعاون الاقتصادي والمالي كأحد العناصر الرئيسية لقيام الشراكة الأورومتوسطية، التي تتركز على إقامة منطقة تبادل حرفي آفاق 2010، في هذا الإطار يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق أهداف على المستوى الإقليمي والثنائي، فالشركاء المتوسطين تنتظرهم مواجهة تحتوي على المنافسة العالمية خاصة في إطار الاندماج في منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية وهو يعتبر تحدي كبير بالنسبة لاقتصادياتهم التي تمتاز بمنشآت وشركات ضعيفة لا يمكنها الوقوف أمام المنافسة القوية، لهذا فإن التعاون بين الشركاء وبين دول الاتحاد الأوروبي يمكنهم من إدماج اقتصادياتهم مع القطب الأوروبي وتأقلمهم مع المنافسة الأوروبية ومن بعدها العالمية، والاستفادة من الدعم الأوروبي للقيام بالإصلاحات الهيكلية الضرورية.

ويتمثل التعاون في دعم الإصلاحات المرتبطة بالمؤسسات ومحيطها، التي تنتظرها منافسة أجنبية، ودعم القطاع الخاص، وخاصة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطية وعليه فإن التعاون الاقتصادي يرتكز على ثلاث ركائز هي: [1]

1- التبادل الحر: وذلك بدعم ومساعدة الاتحاد الأوروبي للدول المتوسطية قصد تهيئة اقتصاديا بأنها للدخول في منطقة التبادل الحر.

2- الاستثمارات الأجنبية وذلك عن طريق تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وتوفير مراكز الأعمال وتعزيز ظروف الاستثمار.

3- الانتقال الاقتصادي وذلك عن طريق التأهيل والإصلاحات الاقتصادية الكلية والقطاعية والدعم التقني والخوصصة وكذا إصلاح القطاع المالي.

[1]- المخادمي: المرجع السابق، ص: 35.

ولقد خصص قرار برشلونة فقي إطار الشراكة المالية آلية تمويلية قصد تعزيز التعاون المالي خلال القروض الممنوحة من البنك الاستثمار (BEI) والمساعدات المالية الممنوحة من ميزانية الاتحاد الأوروبي، وفي هذا الإطار تم اعتماد برنامج دعم الشراكة الأورومتوسطية. [1]

برنامج ميدا "MEDA"، تم إنشاؤ ه خلال 23 جولية 1996 من طرف المجلس الأوروبي، وهو عبارة عن مساعدات مالية يهدف إلى دعم إصلاح الهياكل الاقتصادية والاجتماعية وهو موجه للدول الشريكة ال12 ، جاء هذا البرنامج لبعض البروتوكولات المالية خلال الفترة (1976-1996) وبرنامج يختلف عن هذه البروتوكولات حيث يمول برنامج "ميدا" المشاريع الإقليمية مثل: إنشاء مراكز البحث العلمي الأورومتوسطية وكذا المشاريع الثنائية كما أن الغلاف المالي المخصص لبرنامج "ميدا" أكبر بكثير من المبالغ التي تضمنها البروتوكولات السابقة.

وفي هذا الإطار يحدد برنامج "ميدا" المبالغ لكل مستفيد وفق لآليتين ('برنامجين) فتجد على المستوى الثنائي: البرنامج الاستدلالي (التأشير الوطني PIN) PROGRAMME INDICATIF NATIONAUX ويتم إعداده من طرف المفوضية الأوروبية بالتعاون مع كل بلد شريك مستفيد وهذا البرنامج يعطي أهمية وأولوية إلى الخيارات الإستراتيجية،[2] الدول مثل: التعديل الهيكلي، تطوير القطاع الخاص، الصحة والتعليم، تأهيل المؤسسات....الخ بعد تحديد المبالغ يتم مراجعتها سنويا من طرف المفوضية الأوروبية [3]

أما على المستوى الإقليمي فنجد البرنامج الاستدلالي التأشير الجهوي (PIR) PROGRAMME INDICATIF REGINONAUX يتم وضعه من طرف المفوضية

[1]- نسيم: المرجع السابق، ص: 249.

[2]- المرجع نفسه: ص: 301.

[3]- رقائقيه: المرجع السابق، ص:107.

الأوروبيـــة، يمـــول المشـــاريع الإقليميـــة ذات المصـــلحة المشـــتركة فـــي إطـــار التعـــاون الأورومتوسطي، وبعده تموضع برنامج "ميدا1" في الفترة الممتدة من (1995-1999) ثم بعدها خلفه برنامج "ميدا2" خلال الفترة(2000-2006).

والمبالغ المخصصة في إطار البرنامجين موضحة في الجدول: [1]

من خلال تحليل أرقام الجدول يتضح أن مجموعة المبالغ المخصصة كالالتزامات في إطار برنامج "ميدا1" بلغت 2855 مليون أورو، في إطار برنامج "ميدا2" فقد بلغت 2356.1 مليون أورو، وان ما قد تم دفعه خلال برنامج "ميدا1" هو (6465 مليون أورو) أي 22.64 % من مجموع الالتزامات، وما تم دفعه خلال برنامج "ميدا2" هو (1908 مليون أورو) أي 80.98% من مجموع الالتزامات، ومن هذا نلاحظ مستوى أداء برنامج "ميدا2" قد شهد تحسنا كبيرا مقارنة برنامج "ميدا1" ومع الإشارة إل أن هذه المبالغ[2] تبقى غير كافية خاصة وأنها تتسم بالبطء في إرسالها، كما نلاحظ أن المغرب تحصل على أكبر التزامات خلال "ميدا1" (656 مليون أورو) وكذا خلال "ميدا2" (677.1 مليون أورو)، بينما انفردت تونس بالمقدمة في مجموع المبالغ المدفوعة فعلا خلال "ميدا1" (168 مليون أورو)، والمغرب خلال "ميدا2" (433 مليون أورو) بالمقابل تحصلت سوريا على اضعف المبالغ من حيث الالتزامات، فخلال "ميدا 2" تحصلت على 135.7 مليون أورو، بينما لم يتم دفع لها أي مبلغ خلال "ميدا1"، وتحصلت على أضعف المبالغ من حيث المدفوعات خلال "ميدا 2" (39 مليون أورو).

ومن أمثلة برنامج "ميدا 2":

-مشاريع التمويل: ومنها:

---

[1]- ينظر إلى الملحق 02.

[2]- لمزيد من المعلومات ينظر إلى: عبد السلام، أديب "**اتفاقية الشراكة المبرمة بين المغرب والاتحاد الاوروبي**"، (26-05-2003)، على الموقع الشبكي .

1- برنامج إعادة الهيكلة في المغرب وتونس والجزائر والأردن.

2- صندوق التمويل الاجتماعي (استحداث الوظائف في مصر، إعادة تأهيل الإدارة العامة في لبنان والتنمية في المغرب).[1]

[1]- رقايقية: المرجع السابق، ص: 102.

خاتمـــة

بعد الدراسة السابقة توصلنا إلى مجموعة من النتائج منها:

أولا-الاتحاد الأوروبي مر بمراحل عديدة من اجل الوصول إلى الوحدة والتكامل، واستطاع من خلالها إن يظهر بشكل بارز على الساحة الدولية، حيث أصبح جمعية دولية للدول الأوروبية تضم 28 دولة تربطهم شراكة سياسية واقتصادية تهدف إلى السلام والحرية لمواطنيها.

ثانيا-الاتحاد الأوروبي يسعى لبناء أوروبا قوية، ويمضي قدما في تدعيم عناصر قوته وتطويرها لاسيما الاقتصادية منها والتكنولوجية للحصول على مركز عالمي والتأثير في السياسة الدولية.

ثالثا-الاتحاد الأوروبي يعتبر جزء فاعل في الرباعية الدولية المعنية بعملية السلام خاصة في الشرق الأوسط، ورغم جهده المبذول في عملية التسوية إلا أن دوره السياسي اتجاهها لا يزال محدود للغاية، ولا يتوافق مع الدعم الاقتصادي والمالي الذي يقدمه، ويواجه هذا الدور تحديا كبيرا لعجزه عن التأثير ويرجع ذلك لعدة أسباب منها: عدم ارتياح الولايات المتحدة نفسها لفكرة مشاركة الاتحاد الأوروبي لها في صنع سياسة الغرب خاصة اتجاه منطقة الشرق الأوسط. ومن أسباب ضعف تأثيره في مسار التسوية في الشرق الأوسط هو عدم قدرته على صياغة سياسة خارجية موحدة نتيجة تباين مواقف الدول الرئيسية الأعضاء في الاتحاد في توجهها نحو التسوية، واعتراض إسرائيل المبدئي على إدخال أوروبا كطرف فاعل في هذا الصراع.

رابعا-ظاهرة الهجرة غير الشرعية أصبحت مرتبطة بالأمن الأوروبي من خلال اعتبارها تهديدا له، فالدول الأوروبية أصبحت تسعى إلى إيقاف المد المتزايد من المهاجرين غير الشرعيين، فموضوع الأمن كان ولا يزال يدرج ضمن السياسة العليا لدول الاتحاد الأوروبي وهي تسعى لتحقيقه دائما منذ فترة طويلة.

خامسا -الاتحاد الأوروبي أصبح كتلة اقتصادية كبرى في العالم، ويسعى بكل قوة ليكون على رأس الشكل الهرمي للنظام الاقتصادي العالمي.

سادسا -المجال الاقتصادي يشكل المحور الأساسي لشراكة الاتحاد الأوروبي مع دول المتوسط، ويسعى الطرفين إلى تحقيق تكامل اقتصادي ومالي في إطار الشراكة الأورو متوسطية، ورغم النجاح الذي حققته هذه الشراكة إلا أنها واجهت تحديات في مجالات مختلفة مثلا: في الطاقة في الزراعة...،كما ترتبت عنها أثار مثلا: على التكامل العربي تمثلت في أن الهدف الاستراتيجي للمشروع المتوسطي هو تفكيك الوطن العربي كوحدة متماسكة من خلال إدماج بلدان غير عربية في المشروع مثل: تركيا وعدم إدماج بلدان عربية رغم انتماءها للمتوسط مثل: ليبيا. كما عكست الشراكة منافع واضحة للدول الصناعية في أوروبا منها: إتاحة فرص جديدة للتسويق، إنقاص تدفقات الهجرة من دول جنوب المتوسط إلى أسواق أوروبا.

الملحق رقم (01): خريطة نمو الاتحاد الأوروبي 1957-2013.

- المصدر: جون ، بيندر وسايمون، أشرد: ت: خالد غريب علي، الاتحاد الأوربي مقدمة صغيرة جداً، ط1، 2015، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة: 2012، ص: 33.

١٩٥٧: (بلجيكا، فرنسا، ألمانيا (الغربية)، إيطاليا، لوكسمبورج، هولندا)
١٩٧٣: (الدنمارك، أيرلندا، المملكة المتحدة)
١٩٨١: (اليونان)
١٩٨٦: (إسبانيا، البرتغال)
١٩٩٥: (النمسا، فنلندا، السويد)
٢٠٠٤: (الجمهورية التشيكية، قبرص، إستونيا، المجر، لاتفيا، ليتوانيا، مالطة، بولندا، سلوفاكيا، سلوفينيا)
٢٠٠٧: (بلغاريا، رومانيا)
٢٠١٣: (كرواتيا)

الملحق رقم (02): جدول يوضح المبالغ المخصصة لبرامج ميدا1 وميدا2 خلال المدة 1995-2006.

المصدر: http://europa.eu.int/com/extrnal/relation(meda2-reg-htm(25-12-2002)

(الوحدة مليون يورو):

البرامج و المساعدات	الدول		الجزائر	المغرب	تونس	مصر	الأردن
ميدا 1.	1995	أ	.	30	20	.	77 7
(1995-1999)	1996	أ	.	.	120	75	100
	1997	أ	41	235	138	203	10
	1998	أ	95	219	19	297	8
	1999	أ	28	177	131	11	129
	1995	أ	164	656	428	586	254
	1999	م	30.2	177.6	168	157.1	108.4
		%	%18.41	19.45%	39.25%	26.81%	42.67%
ميدا 2	2000	أ	30.2	140.6	75.7	12.7	15
(2000-2006)		م	0.4	39.9	15.9	64.4	84.4
	2001	أ	60	120	90	.	20
		م	5.5	41.1	69	62.5	10.9
	2002	أ	50	122	92.2	78	92
		م	11	101.9	89.5	25.7	49.7
	2003	أ	41.6	142.4	48.7	103.8	42.4
		م	15.8	102.4	69.3	56.9	46.9
	2004	أ	51	151.8	22	159	35
		م	42	157.7	74	150.6	50.6
	2000 2006	أ	232.8	677.1	328.6	353.5	204.4
		م	74.7	443	371.7	360.1	242.5
		%	32.09%	65.42%	96.68%	101.8%	118.64%

أ: الالتزامات، -م-المدفوعات، النسبة (%)= المدفوعات/الالتزامات*100

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب بالعربية.

1. الأزعر، محمد خالد: الجماعة الأوروبية والقضية الفلسطينية، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث، 1991.
2. الإمام، محمد محمود وآخرون: الشراكة العربية الأوروبية في كتاب الشراكة الاقتصادية العربية: تجارب وتوقعات، دار الكنوز العربية: 2000.
3. الإمام، محمد محمود: تطور الأسس المؤسسية للاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة للتكامل العربي، بحوث ودراسات المنظمة العربية الإدارية، القاهرة: 1998.
4. بخوش، مصطفى: حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة في الرهانات والأهداف، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة: 2006.
5. جسور، ناظم عبد الواحد: الوحدة الأوروبية والوحدة العربية الواقع والتوقعات،ط1، 2001، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
6. الجميلي، صدام مرير: الاتحاد الأوروبي ودوره في نظام الدولي الجديد،ط1،دار المنهل اللبناني، بيروت: 2009.
7. الحاج، علي: سياسة دول الاتحاد الأوروبي في لمنطقة العربية بعد الحرب الباردة، سلسلة أطروحات الدكتوراه، ط1، 2005، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.
8. حسن السيسي، صلاح الدين: الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة اليورو، السوق العربية المشتركة الواقع والطموح ، ط1،عالم الكتب ، القاهرة : 2003.
9. الخضيري، محسن أحمد: اليورو، القاهرة، مجموعة النيل العربية: 2003.
10. الخوند، مسعود: الموسوعة الجغرافية التاريخية، ألمانيا، أوروبا، ج3، 1994، لبنان، الشركة العالمية للموسوعات.
11. الدليمي، محمد حمزة حسين: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ، دراسات في العلاقات السياسية والاقتصادية، ط1، عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع.

12. دونيو، جان فرنسوا: السوق الأوروبية المشتركة،ت: بهيج شعبان، بيروت منشورات عويدات: 1973.

13. رقائقيه، فاطمة الزهراء: الشراكة الأور متوسطية رهانات حصيلة وآفاق التجربة الجزائرية والعقبات المحيطة، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع: 2015.

14. سعيد، عبد المنعم: الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت: 1986.

15. شاكر، فؤاد: حصاد القرن العشرين، السياسة والدبلوماسية، ج1، ط1، دار المصرية اللبنانية، القاهرة: 2004.

16. صاغر، هشام: السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط، ط1، 2010، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الإسكندرية.

17. العشا، فؤاد: النظام العالمي الجديد، الخمس رؤوس الحقيقية والوهم، دمشق، دار الجمهورية للنشر والتوزيع والطباعة: 1994.

18. فؤاد، نهرا، محمد مصطفى كمال: صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية، بيروت:2001.

19. كردي، محمد دحام: مستقبل الاتحاد الأوروبي، دراسة في التأثير السياسي الدولي، ط1، 2013، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان.

20. المبيضين، مخلد عبيد: الاتحاد الأوروبي ظاهرة إقليمية متميزة، الأكاديميون للنشر والتوزيع.

21. المخادمي، عبد القادر رزيق: الاتحاد من أجل المتوسط، الأبعاد والآفاق،ديوان المطبوعات الجامعية: 2009.

22. مخصر، أسامة: التعاون المتوسطي، مركز المحروسة والتدريب والنشر، القاهرة.

23. معجم الكافي: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط3، بيروت: 1994.

24. أبـو عـامود، محمـد سـعد : العلاقـات الدوليـة المعاصـرة، ط1، 2007، دار الفكـر الجامعي.

25. نافعة، حسن: الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

26. وسايمون، أشرد، جون ، ببندر: ت: خالد غريب علي، الاتحاد الأوروبي مقدمة قصيرة جدا، ط1، 2015، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة : 2012.

ثانيا: الكتب بالفرنسية.

1.Jean francois . mittaimeet; francois pequel : les unions economiques règionales, parris, armandae colin: 1999 .

2.Jean jacques bonnaud: les engeux de leuro; paris economica:1998 .

ثالثا: المجلات

1. الأطـرش، محمـد: حـول التوحـد الاقتصـادي العربـي والشـراكة الأورومتوسـطية، مجلـة المستقبل العربي، بيروت، مركز الدراسات الوحدة الغربية، العدد 2001:272.

2. بـوعزيز، آسيا: سياسـة الاتحـاد الأوروبـي فـي مواجهـة الهجرة غيـر الشـرعية، دراسـات وأبحاث، المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، تصدر عن جامعة الجلفة، العدد 18، 2015/03/07.

3. حامد، ناصر: إشكاليات الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي، مجلة السياسة الدولية، العدد 159، القاهرة: يناير 2005.

4. زرنوفـة، صـالح سـالم: توسـيع عضـوية الاتحـاد الأوروبـي، الواقـع والتحـديات، مجلـة السياسة الدولية، العدد 142، أكتوبر: 2000.

5. زهير، بوعمامة: السياسة الأوربية للجوار، دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوربي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باجي مختار، عنابة، مجلة المفكر، العدد 5.

6. طاهر، أحمد: سياسة الهجرة وتأثيرها في الوحدة الأوروبية، مجلة السياسة الدولية 2011، الأهرام، عن الموقع Sigassa.org.eg

7. أبو عامود، محمد سعد: البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي، السياسة الدولية، العدد 142، أكتوبر 2000.

8. العبودي، يوسف: الشراكة الأورومتوسطية ودورها في التنمية واستمرار منطقة حوض المتوسط، جريدة العلم، بتاريخ 2010/03/25.

9. كارلوس، أوغوستو لوبار: الجماعة الأوروبية في الطريق إلى التكامل، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 24، العدد 3، سبتمبر: 1987.

10. المجدوب، محمد: توجهات الاتحاد الأوروبي نحو القضية الفلسطينية وعملية السلام، مجلة الدراسات شرق أوسطية، 2003.

11. محمد نجيب، نجلاء: مستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، السياسة الدولية، العدد 127، يناير 1997.

12. المرزوقي، أنس: مراحل بناء الاتحاد الأوروبي، دراسات وأبحاث قانونية، العدد 4333، في 2014/01/13.

13. مرسي، مصطفى: توسع الاتحاد الأوروبي شرقا وأثره على معدلات الهجرة من الدول العربية جنوب البحر المتوسط، شؤون عربية، العدد 119، 2004.

14. أبو نجم، ميشال: الاتحاد من أجل المتوسط ألياني مستقبلا مشتركا الدول المشاركة بالإجماع، جريدة الشرق الأوسط يوم 2009/07/09، العدد 10816.

15. نسيم، وفاء: التعاون الأورومتوسطي (عملية برشلونة)، مجلة السياسة الدولية، العدد 138، أكتوبر 1999، مؤسسة الأهرام، القاهرة.

16. النوادي، نارمين: الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط، السياسة الدولية، العدد 142، أكتوبر 2000.

17. نوفل، أحمد سعيد: الاتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة، الواقع والتحديات،المجلة العربية للعلوم السياسية. ربيع: 2010.

18. هشام إسماعيل، محمد: موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية في الفترة 1993 إلى 2009، سلسلة دراسات أوراق بحثية، معهد المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2011.

رابعا: الرسائل الجامعية:

1. بني فضل، عصام حمدان: دور الاتحاد الأوروبي في التنمية السياسية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة 1991-2007، أطروحة استكمال لمتطلبات الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين: 2009.

2. الخيري، نوار محمد ربيع: مستقبل الاتحاد الأوروبي في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

3. سيد أحمد، كبداني: أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012

4. طافش، هشام زهير: موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية 1993- 2003، عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم العلوم السياسية، جامعة الأزهر بغزة : 2010

5. عابد، شريط: دراسة تحليلية وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية، حالة دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة الجزائر: 2003.

6. عزيز، عباس هاشم: الحوار الأوروبي المتوسطي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد: 2001.

7. قراءة في تقرير الموقف الأوروبي من مبادرات التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، مركز نماء للبحوث والدراسات، 2013/15/06، إعداد قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت: 2012.

8. لخضر، مداني: تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية الاقليمية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006.

9. محمد، حمشاوي: الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة نيل الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر: 2006.

10. هانئ، عبد الكريم: التعاون المالي الاور ومتوسطي بين الاتحاد الاوروبي وبلدان المغرب العربي. أطروحة دكتوراه في القانون .كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية. جامعة محمد الخامس. الدار البيضاء:2004 .

خامسا: الملتقيات

1. بن حمد لحنايا، ناصر: الهجرة غير الشرعية، ورقة عمل مقدمة في الدورة التدريبية، التنمية المهارات الإدارية في إدارات الأحوال المدنية في الدول العربية، 2013/05/27.

2. عبد النور، ناجي: الأبعاد غير العسكرية في المتوسط، ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي، مداخلة ألقيت في الملتقى الدولي بعنوان: الجزائر والمن في المتوسط، واقع وآفاق، جامعة قسنطينة، الجزائر: 2008.

سادسا: المواقع الإلكترونية.

1. أديب، عبد السلام: "اتفاقية الشراكة المبرمة بين المغرب والاتحاد الأوروبي"، (26-05-2003)، على الموقع الشبكي.

2. إسماعيل، محمد هشام: الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية، المركز العربي، للأبحاث والدراسات السياسية، معهد الدوحة للدراسات العليا: www.dohainstitute.og 02/11/2011.

3. عبد العاطي، محمد: موقف الاتحاد الأوروبي من قيام القضية الفلسطينية، من موقع الجزيرة الإلكتروني.

4. مكتب المفوضية الأوروبية للمساعدات التقنية الضفة الغربية وقطاع غزة، الاتحاد الأوروبي، دور عالمي الدفاع والأمن: حفظ السلام على الموقع الإلكتروني http://www.delwbg.ec.europa.eu/ar/euglobal.player16-htm

5. ويكيبيديا الموسوعة الحرة، www.wikipedia.org

6. http://www.aljazira.net/NResceres/Esc305c2-6686-4A05-8159-CEE84F23D207.htm.

7. http://europa.eu.int/com/extrnal/relation(meda2-reg-htm(25-12-2002).

فهرس الموضوعات

شكر وتقدير

إهداء

مقدمة أ

الفصل التمهيدي: الاتحاد الأوروبي نظرة تاريخية

المبحث الأول: مراحل تأسيس الاتحاد الأوروبي 7

المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي للاتحاد الأوروبي 13

المبحث الثالث: الاتحاد الأوروبي بطاقة فنية 21

الفصل الأول: موقف الاتحاد الأوروبي من القضايا السياسية في العالم

المبحث الأول: موقف الاتحاد الأوروبي من قضايا التحرر في العالم القضية الفلسطينية أنموذجا 28

المبحث الثاني: موقف الاتحاد الأوروبي من قضايا جنوب المتوسط الهجرة غير الشرعية أنموذجا 37

الفصل الثاني: موقف الاتحاد الأوربي من القضايا الاقتصادية في العالم

تمهيد 46

المبحث الأول: الشراكة الأور ومتوسطية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي 50

المبحث الثاني: برنامج "ميدا" في إطار الشراكة الأورومتوسطية نموذجا لتحقيق التعاون الاقتصادي والمالي 59

خاتمة 64

الملاحق 67

قائمة المصادر والمراجع 70

فهرس الموضوعات 72